صور

تتأصل المدنية بالوعي

السنة الثانية / العدد ١٠ / آب / ٢٠١٤

الإيزيديون في سوريا بين مأساة الماضي ومخاوف الحاضر

النموذج السوري وإغواء القياس الصوري

مليون سوري بحاجة للأطراف الصناعية

عدسة: رودي سعيد

الفهرس

اقتصاد الحرب ونمط الإنتاج المافيوي في سوريا

حوار مع الكاتب والأكاديميّ يوسف سليم سلامة

إدمان المخدّرات في سوريا ظاهرةٌ جديدةٌ من ظواهر الحرب

ريف دمشق: جوع وحصار و«مصالحات» بلدات «تجاهد» كي تستمر بالحيـاة

فيلم «الجميع بخير» لجوزيبّي تورناتوري سرطان العصر: العزلة

شهرية تعنى بالشأن المدني والديمقراطية وحقوق الإنسان

للتواصل وإرسال المساهمات والمقترحات

Email:

info@suwar-magazine.org

Facebook:

suwar-magazine

website:

www.suwar-magazine.org

صادرة عن مـركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا | CCSDS

CENTER FOR CIVIL SOCIETY AND DEMOCRACY IN SYRIA.

info@ccsdsyria.org

www.ccsdsyria.org

الغلاف الأخير: عمل للفنان منير الشعراني

المقالات المذيلة بأسماء أصحابها تعبر عن آرائهم ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو فريق التحرير

الشعب السوري و«التحالف ضد الإرهاب»

بات الجميع يراقب ما ستؤول إليه الأوضاع في سوريا، بعد قرار تشكيل التحالف الدولي لمحاربة الإرهاب، والذي بدأ أعماله في العراق بضربات محدودة ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

تعددت المواقف وتضاربت حول هذا التحالف والهدف منه، غير أن الشيء المؤكد هو أن الشعب السوري هو الخاسر الوحيد في هذه المعمعة، بعدما آلت إليه أوضاع البلاد من دمار وقتل وتهجير، جراء الحرب العبثية المستمرة منذ أربع سنوات، والتي مزقت الدولة وأحالتها إلى إقطاعات لأمراء الحرب، وشرّعت الحدود أمام كل المتطرفين في العالم، لتصبح الأرض السورية مستنقعاً تنمو فيه كل أشكال التطرف والعدمية.

وإذا كان تنظيم الدولة قد دخل المعادلة السورية من بوابة أزمتها المستعصية، فإن هذه البوابة باتت مفتوحة لدخول المزيد من الجهات والقوى والأطراف، وليس علينا أن نتوقع من أية جهة، سواء كانت دولية أو إقليمية أو محلية، أن تتدخل لأغراض إنسانية، أو بهدف العمل الخيري فحسب!

أن يكون لمختلف المتدخلين في الشأن السوري مصالحهم وغاياتهم، فهذا أمر منطقي، ولكن غير المنطقي هو أن يعتقد البعض أن هذه القوى

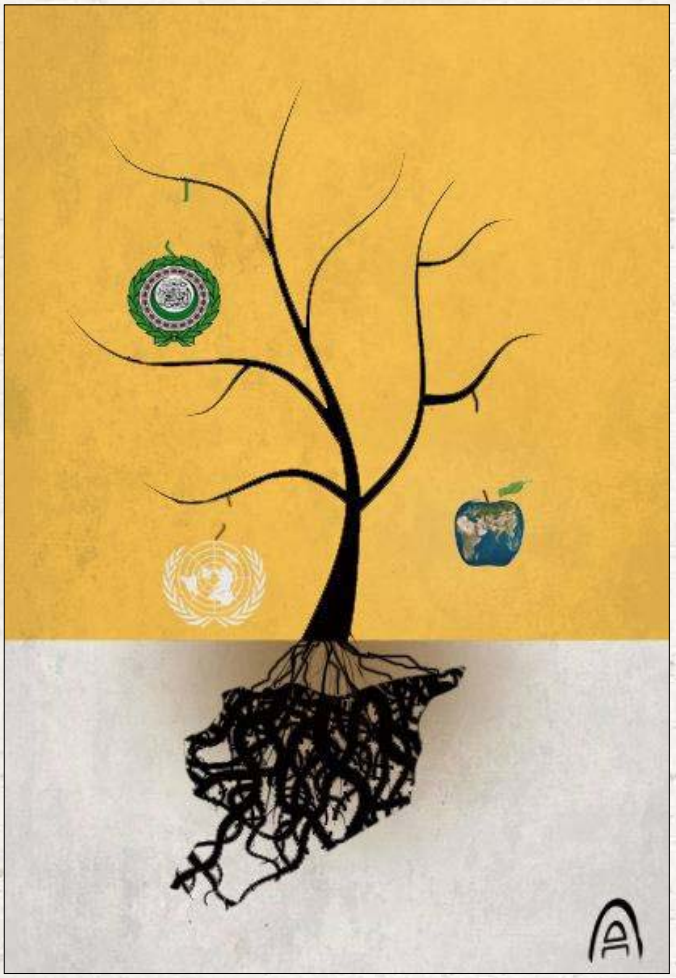

ستتدخل لأجل مصلحته الخاصة، وأنها ستنفذ كل رغباته وتطلعاته دون مقابل.

هكذا عوّل الكثيرون فيما مضى على التدخل العسكري الأجنبي ضد النظام، رغم تصريحات المسؤولين الغربيين المتكررة بعدم نيتهم التدخل، واليوم تعول نفس الأطراف على التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة، رغم أن الأمريكيين صرحوا بلا أي مجال للالتباس، أن التدخل سيكون محدوداً ومقتصراً على تنظيم الدولة، دون أن يشمل بأي صورة من الصور، التعرض لنظام الأسد.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار، الانتقادات التي وجهت إلى إستراتيجية الرئيس أوباما ضد تنظيم الدولة، والاتصالات المعلنة بين الحكومة العراقية الجديدة ونظام الأسد، حول التعاون في مجال «الحرب على الإرهاب»، فإننا سندرك أن ما يحمله التحالف الجديد في جعبته لا يبشّر كثيراً بالخير.

يمكننا أن نضيف لهذا طبيعة تنظيم الدولة، الذي لا يعتمد على مواقع ثابتة وواضحة، بل يستمد قوته أساساً من مرونته وقدرته على إعادة توطين نفسه في مختلف البيئات والظروف، عدا عن خبرته في حرب العصابات والتفجيرات والهجمات الانتحارية، مما يشكك جدياً في نجاعة الأسلوب الأمريكي في مواجهته، والذي قد يكسبه دفعة جديدة، وتعاطفاً في أوساط كانت معادية له حتى وقت قريب.

ولكن هل غاية الإستراتيجية الأمريكية هي القضاء على تنظيم الدولة حقاً؟ أم الاقتصار على منعه من التمدد والسيطرة على المزيد من المناطق، وحصر وجوده في أماكن معينة، لا أهمية إستراتيجية وسياسية لها من وجهة نظر الغرب (شمال شرق سوريا مثلاً). في هذه الحالة فإن القوى «المعتدلة» في المعارضة السورية المسلحة، ستخوض حرباً بالوكالة، لن تربح فيها سوى الدمار والخراب (الذي سيدفع ثمنه المدنيون بالدرجة الأولى)، فلا هي استطاعت الخلاص من تنظيم الدولة، ولا هي تمكنت من إسقاط النظام.

لا يمكن لنا أن نتجاهل الوقائع الإقليمية والدولية، فهناك حرب بإمكانات كبرى ستجري في المنطقة، يتم التخطيط لها في مراكز صناعة القرار العالمي، ولا يستطيع أن طرف محلي أن يعتزلها أو يعلن حياده تجاهها، ولكن التعامل مع هذه الحرب لا يكون بالانخراط فيها بناء على مصالح سياسية ضيقة الأفق، لا تضع في اعتبارها مصالح الشعب السوري ومعاناته. وعلى منظمات المجتمع المدني السوري أن تكون واضحة في مواقفها: هل هذه الحرب هي حربنا؟ ما دورنا فيها ولمصلحة من؟ ما هي واجباتنا تجاه الشعب السوري الذي سيكون الخاسر الأكبر؟

وأخيراً: كيف نرى مستقبل هذا البلد المدمر، الذي أرهقته أربع سنين من النزاع، وهاهو الآن يستعد لاستقبال حرب جديدة، ولكن بمقاييس «دولية» هذه المرة؟!

اقتصاد الحرب.. ونمط الإنتاج المافيوي في سوريا

صور من اقتصاد سوريا الحالي
قوننة النهب.. والتمويل بالتضخم

محمد حسن

ما وراء الحرب السورية
النفط ينعش السوق السوداء، وتجارة السلاح توحد المعارضة والموالاة!

إحسان أحمد

صناعة الغزل والنسيج في سوريا بعد الأزمة
خراب عام وإمكانات تتدفق إلى دول الجوار

جورج.ك.ميالة

صورٌ من اقتصاد سوريا الحاليّ
قوننة النهب.. والتمويل بالتضخّم

محمد حسن

يُعرّف اقتصاد الحرب بأنه مجموعةٌ من إجراءات الطوارئ التي يتمّ اتخاذها من قِبَل الدولة، لتعبئة اقتصادها للإنتاج خلال مدّة الحرب.
ويعرّف عالم الاقتصاد (فيليب لو بيلون) اقتصاد الحرب بأنه "نظام إنتاج الموارد وتعبئتها وتخصيصها لدعم المجهود الحربيّ. وتتضمّن بعض التدابير التي يتمّ اتخاذها زيادة معدلات الضرائب، وكذلك طرح برامج تخصيص الموارد".

لا تنطبق هذه التعريفات كثيراً على الإجراءات التي يتخذها النظام السوريّ لتمويل حربه المستمرّة. فآخر ما يهمّ هذا النظام، على ما يبدو، هو إنتاج الموارد وتعبئتها، في ظلّ قصفه المستمرّ لمراكز الإنتاج الزراعيّ والصناعيّ، وتهجيره للأيدي العاملة، ودفعه أغلبية رؤوس الأموال إلى الهرب من البلاد.

لذلك فإن "اقتصاد حرب" النظام اقتصادٌ غير إنتاجيٍّ في جوهره، يقوم على تلقّي المساعدات الخارجية من جهة، والتفنّن في نهب المواطنين السوريين والاقتطاع من مواردهم ومدّخراتهم، أو مصادرتها وسرقتها بشكلٍ صريح، من جهةٍ أخرى. بالإضافة إلى تخفيض أجور العاملين في مؤسسات الدولة بشكلٍ مخاتل، عن طريق تخفيض القيمة الفعلية للعملة، وإبقاء الأجور ثابتةً في الآن ذاته.

قراراتٌ وإجراءاتٌ حكوميةٌ تعكس الأزمة الاقتصادية

وفي هذا السياق، أصدر النظام السوريّ مؤخراً عدداً من القرارات التي تهدف إلى زيادة موارد تمويله في ظلّ الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها، والتكاليف الباهظة للحرب التي يقودها في البلاد. أحد هذه القرارات هو مصادرة أملاك المنشقّين العسكريين عنه، ويقدر عددهم بـ 190 ألف منشقّ. كما أصدر قراراً آخر بتخفيض بدل خدمة العلم للشباب المقيمين خارج البلاد من 15 ألف دولارٍ إلى 8 آلاف دولار، سعياً لدفع الشباب المغتربين إلى تسوية أوضاعهم ودفع المبلغ المذكور، بعدما امتنع معظمهم عن دفع البدل منذ اندلاع الثورة عام 2011.

يقول أحمد، أحد الجنود المنشقين مؤخراً عن الخدمة العسكرية، لمجلة "صور": "توقف النظام عن صرف رواتب الكثير من عناصر الشبّيحة منذ فترة، إلا أنه أطلق يدهم لسرقة كلّ ما يقع تحت أيديهم من أملاك المواطنين في المناطق المنكوبة، فباتوا يبيعون الأدوات المنزلية والسيارات. وقد ظهر هذا جلياً في ما يعرف بـ"أسواق السنّة"، التي تباع فيها هذه البضائع المسروقة".

تُضاف إلى ذلك المكاسب المادية التي تحصل عليها حواجز النظام المقامة في الطرق التي تمرّ بها البضائع. يروي محمد لواحة لـ"صور"، وهو تاجر ألبسةٍ من مدينة حماة: "كنت أشتري بضاعتي من حلب. وعندما سُرقت

شاحنتي، على يد حاجز الأمن العسكريّ بالقرب من أكاديمية الأسد بحلب، تحوّلتُ إلى شراء البضائع من دمشق. أدفع الآن لحواجز النظام على طريق دمشق - حماة خمسة آلاف ليرةٍ عن كلّ (كرتونة) ألبسة، وخمسمئة ليرةٍ لكلّ حاجز". ويعلق لواحة بسخريةٍ مريرة: "لا بدّ أن جنود الجيش العربيّ السوريّ "الفقراء" يجمعون ثرواتٍ طائلةً الآن".

خمسمئة ليرةٍ ورقيةٌ بطباعةٍ روسيةٍ في الأسواق السورية

وفي سياق "التمويل عن طريق التضخم"، طرحت حكومة النظام، مع بداية شهر آب الفائت، عملةً ورقيةً جديدةً للتداول من فئة الخمسمئة ليرة. وقال حاكم مصرف سورية المركزيّ، أديب ميّالة، إن "سعر صرف الليرة السورية لن يتأثر نتيجة توزيع العملة الجديدة، التي تمّت طباعتها في روسيا". مشيراً إلى إنه "سيتمّ سحب العملة المهترئة من السوق، حتى لا يحدث اختلالٌ في سعر الصرف ومعدّل التضخم"، على حدّ قوله.

وأكد ميّالة عزم المصرف المركزيّ طرح فئة الألف ليرةٍ الجديدة خلال شهرين، للتعويض عن فئة الألف ليرةٍ القديمة في السوق. وفي محاولةٍ منه للترويج للعملة الجديدة، يستفيض ميالة بشرح "مزاياها" الشكلية، فيؤكد أنها "تمتلك مزايا العملة الروسية. وهي مزايا تندرج لأوّل مرّةٍ في العملة السورية، من خلال احتوائها على تثقيبٍ مجهريٍّ، تمكن ملاحظته من خلال وضعه أمام أحد مصادر الضوء، إضافةً لميزات الطباعة النافرة والألوان والحبر المتغيّر".

ولدى سؤالنا أحد الخبراء الاقتصاديين عن صحّة ادّعاءات ميالة أجابنا بالقول: "تمّت طباعة العملة الجديدة لسدّ العجز الماليّ الحاصل بشكلٍ أساسيّ، وهو ما يرفع معدّل التضخم العامّ عن نسبة الـ150% المسجّلة في 2013، ما يجعل هذا الإجراء تمويلاً وهمياً عن طريق التضخم".

التراجع الاقتصاديّ يطال الدول المجاورة

وصلت تبعات انهيار الاقتصاد السوريّ إلى الدول المجاورة. ويذكر معهد التمويل الدوليّ أن "الاضطرابات السياسية والأمنية في بعض دول الشرق الأوسط، وعلى رأسها سوريا، أدّت إلى تراجع الأداء الاقتصاديّ لدول المنطقة". كما حذّر المعهد من أن أيّ توسعٍ لرقعة التوترات القائمة في سوريا والعراق، ستترتب عليه العديد من العواقب في القطاع السياحيّ وحركة التجارة الخارجية.

وتوقع المعهد تباطؤ معدّل النمو الاقتصاديّ الحقيقيّ لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ليصل إلى 3,7% في العام 2014، مقابل 3,8% في العام 2013، قبل أن يعود ويرتفع إلى 4,2% في العام 2015. كما خفّض المعهد توقعاته لنسبة النموّ الاقتصاديّ الحقيقيّ في لبنان للعام 2014 إلى 2,2%، مقابل توقعاتٍ سابقةٍ لنسبة 3% للعام الجاري، في حين حافظ على توقعاته للعام 2015 عند 3%.

وتندرج هجرة اليد العاملة السورية ضمن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لدول الجوار، فقد ازداد الضغط على سوق العمل والمنافسة على الوظائف، ما أدّى إلى تخفيض أجور العاملين المحليين، أو خروجهم من المنافسة وابتلائهم بالبطالة. في حين يفتقد الاقتصاد السوريّ في الداخل إلى خيرة عماله ومنتجيه.

هروب رأس المال السوريّ

يعتبر هروب رؤوس الأموال أحد أسوأ الانعكاسات الاقتصادية للحرب. وتعدّ كلٌّ من تركيا والعراق وألمانيا ومصر من أوائل الدول التي جذبت رؤوس الأموال السورية، وقدّمت التسهيلات الكافية لإنشاء مشاريع استثماريةٍ على أراضيها.

وأعلن اتحاد غرف تبادل السلع في تركيا أنه تمّ تأسيس حوالي ثلاثين ألف شركةٍ في البلاد في النصف الأوّل من هذا العام، وأنّ 25% من هذه الشركات تعود لمستثمرين سوريين. كما يصل عدد الشركات التي افتتحها السوريون في ألمانيا، منذ بداية العام الجاري، إلى 173 شركة، إضافةً إلى 144 شركةً أخرى في العراق.

المواطن السوريّ في الداخل هو الضحية الأولى

يعيش السوريون في الداخل حياةً يوميةً مثقلةً بالمتاعب، بسبب الأعباء المادية المتزايدة عليهم يومياً. وبعد مرور أربع سنواتٍ على الحرب، يعتمد آلاف السوريين في معيشتهم على الحوالات المالية التي يرسلها إليهم ذووهم في الخارج.

وأشارت صحيفة "الوطن"، المقرّبة من النظام، إلى أن قيمة الحوالات اليومية الداخلة إلى سوريا قد ارتفعت من 4 مليون دولار إلى 8 مليون دولار خلال الشهر الفائت.

تحدّثنا أم صلاح من مدينة دمشق عن معاناتها من الأزمة الاقتصادية، وانخفاض دخل أسرتها الفعليّ بسبب التضخم: "زوجي موظفٌ متقاعد. راتبه حوالي الـ 20 ألف ليرة. كان الراتب يكفينا لمدة أسبوعين، أما اليوم فلم يعد يكفي لأكثر من عشرة أيام".

وتضيف: "يعمل ابني الأكبر صلاح في السعودية، ويرسل لنا شهرياً 250 دولاراً. ولولا هذه الحوالة لتسوّلنا المال على أبواب الجوامع!".

ولعلّ حديث أم صلاح يلخّص واقع الاقتصاد السوريّ، من تضخمٍ وانكماشٍ واعتمادٍ على الريع الخارجيّ، بأبسط الكلمات، ويطلعنا على أبعاد المأساة التي يعيشها السوريون.

ما وراء الحرب السورية
النفط ينعش السوق السوداء، وتجارة السلاح توحّد المعارضة والموالاة!

إحسان أحمد

يسيطر تنظيم الدولة الإسلامية، اليوم، على أغلب منابع النفط السوريّ. مما حوّل استثمار هذه المنابع، ذات الموارد الكبيرة، إلى نشاطٍ خفيٍّ يمكن إدراجه في سياق ما يسمّى "اقتصاد المافيات"، التي تتحكم بشكلٍ تامٍّ بأسعار النفط، وتستولي على مردوده، لتمويل مشاريعها المختلفة. وهو ما يمنحها قوةً اقتصاديةً كبيرة.وتكرّس هذا الوضع بشكلٍ أكبر بعد صدور قرار مجلس الأمن الأخير، القاضي بمنع التعامل التجاريّ مع التنظيمات المتشدّدة في سوريا، وحظر شراء النفط منها. ما نقل الإتجار بالنفط السوريّ إلى الدهاليز الخلفية من الاقتصاد العالميّ.

تجارة النفط السوداء!

يقوم تنظيم الدولة ببيع النفط لوسطاء في السوق السوداء الإقليمية، يقومون بدورهم بتصريفه لجهاتٍ عدّة، أهمها النظام السوريّ. ويقدّر حجم إنتاج تنظيم الدولة للنفط بحوالي 125 ألف برميلٍ يومياً، بسعر 12 دولاراً للبرميل الواحد، ما يعني دخول حوالي المليون ونصف مليون دولارٍ أمريكيٍّ لخزينة التنظيم يومياً. وهو ما يعتبره الكثيرون أكثر من كافٍ لتمويل حروب "الدولة" في سوريا، حتى لو تخلى عنها جميع داعميها.

يتم تهريب القسم الأكبر من النفط المنتج في سوريا إلى دول الجوار، خصوصاً تركيا. وتقدّر إحصائيات الحكومة التركية حجم النفط المهرّب من سوريا إلى تركيا، حتى منتصف عام 2014، بما يزيد عن 300 ألف برميل.

ويتخذ الكثير من سكان القرى والمدن السورية والتركية المجاورة للحدود من تهريب النفط السوريّ مهنةً لهم، بسبب انخفاض ثمنه، والفارق الكبير في سعره بين البلدين. إذ يتراوح سعر لتر النفط في سوريا بـين 75-50 ليرة سورية، بينما يصل إلى حوالي 400 ليرة سورية داخل تركيا، الأمر الذي وفّر مصدر رزقٍ لآلاف العائلات.

وعن كيفية تأمين النظام لحاجته من النفط، يقول رجل الأعمال السوريّ المنشقّ فراس طلاس إن "النظام تعاقد مع شركة هيكي هورن، لتأسيس شبكةٍ من المرتزقة لحماية أنابيب النفط، من القامشلي إلى بانياس. وهورن، صاحب الشركة، ضابطٌ سابقٌ في جيش جنوب أفريقيا، ومرتزقٌ دوليٌّ شهير، كان قد تعاقد سابقاً مع شركة "بلاك ووتر" الأمنية في العراق. ويسمح عقده باستخدام كلّ الوسائل، والتعامل مع كلّ المكوّنات المسيطرة على المناطق، من تنظيم الدولة الإسلامية وحتى القوّات الكردية، مروراً بمقاتلي العشائر".

وأشار طلاس إلى أنّ "أغلب ضباط هورن هم من ضباط الموساد الإسرائيلي المتقاعدين، ما يعطي مؤشراً قوياً بأن النظام مستعدٌّ للتعامل مع أي جهة لتأمين حاجاته من المحروقات، خصوصاً بعد توقف حليفته إيران عن تزويده بالمازوت والبنزين، اللذين كانت تنقلهما بواخر إيرانيةٌ شهرياً إلى الساحل السوريّ، ضمن اتفاقية التسهيل الائتماني الموقعة بين حكومة إيران وحكومة النظام".

تجارة السلاح توحّد الموالاة والمعارضة

أصبحت تجارة السلاح في الأراضي السورية إحدى أكثر أنواع التجارة رواجاً، فقد امتلأت حلب وإدلب ودير الزور بمحلات بيع الأسلحة والذخائر، على اختلاف أنواعها، كما تحوّل الكثير من السوريين للعمل ضمن شبكاتٍ منظّمةٍ لتجارة السلاح.

وعن طبيعة عمل هذه الشبكات يروي أبو محمد الحمصي، المقاتل السابق في كتائب الفاروق، لمجلة "صور": "غالباً ما تعمل شبكات تهريب الأسلحة بدءاً من لبنان، على ثلاث مراحل، تتولاها ثلاثة أقسام من المهرّبين؛ إذ يقوم القسم الأوّل بشراء وتأمين السلاح في لبنان، ويوفّر الثاني المخابئ، خوفاً من مداهمات الأمن اللبنانيّ، أما القسم الثالث فيتولى نقله، بواسطة البغال، عبر الجبال والمعابر الترابيّة الوعرة، بتسهيلاتٍ من عدد من الفصائل اللبنانية الموجودة هناك".

وعن هوية تجار الأسلحة يضيف أبو محمد: "يعمل في تجارة السلاح سوريون ولبنانيون، معارضون وموالون للنظام السوريّ، تجمعهم التجارة والربح، وإن كانت تفرّقهم السياسة".

ولا يقتصر الإتجار بالسلاح على العصابات العابرة للحدود، فلعناصر النظام وقواته العسكرية والأمنية باعٌ طويل في هذه التجارة. وقد كانت المافيات الموالية للنظام من أولى مصادر تأمين السلاح والمضاربة بأسعاره في الأزمة السورية.

يروي نوري الحاج عبد الله، من منطقة الزعفرانية شمالي حمص، والمقاتل في صفوف الجيش الحرّ، لمجلة "صور": "أوّل قطعة سلاحٍ اشتريتها كانت من عنصرٍ يخدم في فرع الأمن العسكريّ، من قرية المخرّم الموالية. وقد دفعت ثمنها 350 ألف ليرة". ويضيف نوري: "ما زالت تجارة السلاح عملاً أساسياً للعديد من جنود النظام لكسب المال".

ويمكن، من شهادة مختلف الأطراف المشاركة في الحرب السورية، استنتاج وجود سوقٍ موازيةٍ للحرب، لتداول الأسلحة والذخائر، وبيعها أو تأجيرها. وقد انشغلت الكثير من فصائل المعارضة المسلحة والفرق العسكرية التابعة للنظام بهذه التجارة، والاستفادة من عوائدها الكبيرة، بحيث صار استمرار الحرب مصلحةً حيويةً للطرفين، حتى لا ينقطع "رزقهم" من حالة الخراب التي تعمّ البلاد.

صناعة الغزل والنسيج في سوريا بعد الأزمة
خراب عام وإمكانات تتدفق إلى دول الجوار

جورج.ك.ميالة

كان قطاع صناعة الغزل والنسيج ثاني أكبر دخلٍ صناعيٍّ للاقتصاد السوريّ، فقد كان يسهم قبل عام 2011 بـ 12% من الناتج المحليّ الصافي، وحوالي 63% من الناتج الصناعيّ. وتعمل في هذا القطاع حوالي 20% من اليد العاملة السورية. وكانت سوريا تصدّر سنوياً ما قيمته 3,3 مليار دولارٍ بين غزلٍ ونسيجٍ وألبسةٍ جاهزة.

وتشير بعض التقارير إلى انخفاض صادرات القطاع الخاصّ من الغزل والنسيج إلى 50%، وإلى أن حوالي 40% من معامل الألبسة الجاهزة في حلب ودمشق خصوصاً قد أغلقت أبوابها بين عامي 2008 و2009، لأسبابٍ عديدةٍ منها الاستيراد غير المنتظم أو المدروس، والفساد الجمركيّ، وغلاء أسعار المواد الأولية، بالإضافة إلى ضعف القدرة الشرائية للمواطن السوريّ.

ولم تستفد سوريا من انتقال مراكز صناعة الغزل والنسيج والألبسة من الدولة المتقدمة إلى الدول النامية، إذ لم تسمح الحكومة بقيام استثماراتٍ أجنبيةٍ في هذا المجال، كما أنها لم تحفز القطاع الخاصّ على تحويل الغزول إلى أقمشةٍ قطنية.

واقع صناعة الغزل والنسيج بعد الأزمة

ذكر موقع سيريا ريبورت الاقتصاديّ التابع للنظام، نقلاً عن المؤسسة العامة للصناعات النسيجية، أن خسائر قطاع الغزل والنسيج بلغت 135 مليون دولارٍ بعد حوالي سنتين من بداية الأزمة.

ففي دمشق انخفض إنتاج قطاع الغزل والنسيج إلى ما دون الـ40% نتيجة حالة الحرب الراهنة. وأشار تقريرٌ أصدرته نقابة عمال الغزل والنسيج في دمشق عن واقع الصناعة، إلى أن الشركة التجارية الصناعية المتحدة (الخماسية) توقفت بشكلٍ كاملٍ عن العمل عام 2013، نتيجة عدم قدرتها على تأمين المواد الأولية، وعدم قدرة العمال على الوصول إلى مكان العمل.

وأشارت تقارير صادرةٌ عن وزارة الصناعة التابعة لحكومة النظام إلى أن نسبة التنفيذ في معمل سجاد دمشق لم تتجاوز الـ5%، نتيجة وجود المعمل في منطقةٍ ساخنةٍ لا تسمح بدوام العمال.

أما في حلب فتقع المدينة الصناعية على بعد 15 كم شمال شرق المدينة، بالقرب من قرية الشيخ نجار، وتتربع على مساحة قدرها 4412 كم.

ومع دخول الجيش الحرّ إلى أحياء مدينة حلب في الشهر السابع من العام 2012، وسيطرته على المدينة الصناعية، صبّ النظام جام غضبه على المنطقة، وأمطرها لمدّةٍ تزيد عن العام بوابلٍ من القصف بمختلف أنواع الأسلحة والطيران الحربيّ، ما أدّى إلى دمار أجزاءٍ واسعةٍ منها. قبل أن ينجح في استعادة السيطرة عليها بشكلٍ كامل.

يروي أبو يامن، من كتائب «الصفوة الإسلامية»، التي كانت تتمركز في المنطقة الصناعية قبل سيطرة النظام عليها، لمجلة صور: «طلب الكثير من أصحاب المعامل من الكتائب المرابطة في المنطقة الصناعية تفكيك المعامل ونقلها إلى الحدود التركية لقاء أجرٍ محدّد. ووافق الكثير من عناصر الجيش الحرّ على ذلك تحت ضغط الحاجة إلى المال من أجل شراء السلاح والذخيرة».

ويضيف أبو يامن: «انتشرت عصابات سرقةٍ ونهبٍ دخيلةٌ على الثورة، سرقت وفكّكت بعض المعامل، ولم تترك حتى كابلات الكهرباء، وباعت النحاس في السوق السوداء. وقد حاول بعض أصحاب المعامل إعادة تشغيلها رغم كل الظروف القاسية والقصف المتواصل. وسعت بعض فصائل الجيش الحرّ قبل خروجها من المدينة، إلى مساعدتهم وتأمين ظروف العمل لهم،

ولكن قصف الطيران الحربيّ لم يبقِ على شيء، ومنعهم من مواصلة العمل».

واقع صناعة الغزل والنسيج في دول الجوار

اضطرّت أغلب رؤوس الأموال إلى الهرب خارج سوريا، نتيجة الحرب العنيفة، وتوجه معظمها نحو تركيا ومصر، وبالدرجة الثانية نحو الأردن. ففي مصر صرح خلدون الموقع، رئيس مجلس الأعمال السوريّ المصريّ، في نهاية عام 2013، أن 30 % من رؤوس الأموال الهاربة من سوريا، وصلت إلى مصر.

وقال المهندس عمر الضبع، منسّق لجنة العلاقات الخارجية بالجمعية المصرية للاستثمار الدوليّ، ومسؤول ملف الاستثمارات السورية، في تصريح له في العام نفسه أن «20 مصنعاً ضخماً قيد الإنشاء في مصر، وجميعها في قطاع الغزل والنسيج، بالإضافة إلى المئات من المنشآت الصناعية المتوسطة، وورش الخياطة والورش الصناعية الصغيرة». وقدّر الضبع كلفة المعمل الواحد بين 10 إلى 700 مليون دولار.

وأضاف الضبع أن «الحكومة المصرية قرّرت إقامة منطقة صناعية لرأس المال السوريّ بمدينة العاشر من رمضان، على طريق القاهرة ـ الإسماعيلية، بمساحة تتجاوز الـ 500 ألف متر مربع. ومن المتوقع أن هذه المعامل سوف توفر 20 ألف فرصة عمل للعمالة المصرية والسورية اللاجئة إلى مصر».

اضطرت أغلب رؤوس الأموال إلى الهرب خارج سوريا نتيجة الحرب العنيفة، وتوجه معظمها نحو تركيا ومصر، وبالدرجة الثانية نحو الأردن

وتوفّر الحكومة المصرية العديد من المزايا للمستثمرين السوريين، منها الخامات الجيدة، والأيدي العاملة الرخيصة، والتسهيلات الضريبية، نتيجة عراقة صناعة الغزل والنسيج في مصر.

يروي محمد شعراوي، وهو صاحب منشأة لخياطة الجينز بمدينة الإسماعيلية المصرية، لمجلة صور: «كنت أملك ورشةً لخياطة الألبسة في المدينة الصناعية بحلب، مكوّنةً من 20 ماكينة خياطة. وعند اشتداد الحرب قرّرت نقل مشغلي إلى مصر، فنقلت الماكينات إلى تركيا وشحنتها عبر البحر من مدينة مرسين التركية».

ويضيف محمد: «الحياة في مصر رخيصة. وأيام حكم الرئيس مرسي كانت هناك تسهيلاتٌ كبيرةٌ للسوريين، فقمت بجلب نفس العمال الذين كانوا يعملون لديّ في حلب. والألبسة التي ننتجها نسوّقها في السوق المصرية أو نصدّرها إلى ليبيا».

أما في تركيا فيتميّز عمال قطاع النسيج من السوريين بخبرتهم الواسعة التي كسبوها من العمل في معامل الغزل والنسيج في سوريا، ولكن أكثر ما ينغّص عليهم معاملتهم كلاجئين، وعدم خضوعهم لقانون العمالة التركي.

يروي ناصر عويني، اللاجئ من مدينة حلب، لمجلة صور: «عملت لمدة ثلاثة عشر عاماً في عدّة معامل بحلب، كان آخرها معمل صباغ وشراباتي، الذي يعتبر من أكبر معامل النسيج في الشرق الأوسط. ولكن القصف بالبراميل

المتفجرة على حيّ مساكن هنانو جعلني أسافر مع عائلتي إلى مدينة غازي عنتاب. أعمل في معملٍ للغزل والنسيج لمدة إحدى عشرة ساعة يومياً، وأحتاج إلى ساعةٍ للوصول إلى المعمل. راتبي حوالي الـ 500 دولار، وبالكاد يكفينا مصاريف طعام وأجرةً للبيت».

ويضيف عويني: «يعاني العامل السوريّ، وخصوصاً من لا يملك جواز سفر، من استغلال أصحاب المعامل الأتراك، فغالباً راتب العامل التركيّ أعلى من راتب السوريّ. عداك عن التهديد المتواصل بالطرد، إضافةً إلى انتشار ظاهرة عدم دفع الرواتب».

وختم عويني بالقول: «للأسف أكثر من يستغلّ العامل السوريّ هو صاحب المعمل السوريّ. نحن لا نلوم صاحب المعمل التركيّ لأنه أجنبيّ، ولكن نلوم أصحاب المعامل السوريين الذين يعطون العامل السوري راتباً أقلّ من الرواتب التي يدفعها أصحاب المعامل الأتراك».

وتسعى الحكومة التركية إلى جعل العمالة السورية أكثر فعاليةً وإنتاجاً، عن طريق مجموعةٍ من المراسيم المفيدة، كان آخرها الموافقة على إنشاء منطقة صناعةٍ حرّةٍ بالقرب من مدينة كلس على الحدود السورية التركية، والتي يتوقع أن يبدأ إنشاؤها والعمل فيها في آب المقبل. ومن المتوقع أن توفر حوالي 70 ألف فرصة عملٍ للسوريين بالمرتبة الأولى، وللأتراك بالمرتبة الثانية، الأمر الذي سوف يسهم في حلّ أزمة العمالة السورية في تركيا.

حوار مع الكاتب والأكاديميّ يوسف سليم سلامة

على المعارضة التفكير في حلولٍ واقعيةٍ لجملة المشكلات السورية، حتى وإن كان الأمر يفضي إلى نوعٍ من الفيدرالية

كمال شيخو

مضى من عمر الثورة السورية ثلاثة أعوام ونصف. وكانت كلفتها مقتل قرابة 200 ألفٍ ضحية، ولجوء حوالي 3,5 مليون مشرّدٍ إلى بقاع الأرض، ونزوح 6,5 مليونٍ داخل الوطن، وغياب آلاف المعتقلين في سجون النظام والتنظيمات المتطرّفة؛ من المسؤول عن انتكاسة الثورة؟

النظام السوريّ الذي ألغى كلّ الشروط الموضوعية التي تسمح بقيام معارضةٍ سياسيةٍ منظّمةٍ أولاً، كما فرض على الثورة، في وقتٍ مبكرٍ، حلاً أمنياً انتهى بعسكرة الثورة ثانياً. ولكن، بعد ذلك، أصبح من واجب الساسة الذين يشتغلون في صفوف الثورة ويحملون لواءها الارتقاء إلى مصافّ السياسيين الحقيقيين. والإنسان يكون سياسياً عندما يجيد تحليل الوقائع التي يتعامل معها، وعندما يستطيع أن يسخّر منظومةً من العلاقات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية في سبيل تغيير الوقائع في الاتجاه الذي تتطلع إليه الثورة. وهذا معناه ببساطة ممارسة نوعٍ من الانفكاك النسبيّ عن التأثيرات الإقليمية والدولية، والشروع في بناء قاعدةٍ تزداد قوةً يوماً بعد يوم، تكون قادرةً على الدخول في حوارٍ مع جميع الأطراف أو اللاعبين الذين يفترض أنهم مؤثرون في مجرى الأحداث في الإقليم السوريّ.

«موقع سورية يسمح لها دوماً بأن تمارس لعبة شطرنج الحدود»؛ الكلمة التي تلقفها المخرج فيليب ليمور، فأطلق على فيلمه عنوان «شطرنج الحدود»، التعبير الذي ورد في مقابلتك في الفيلم؛ هل لا يزال النظام السوري يمتلك ذلك الموقع؟

قلتُ سوريا ولم أقل النظام. ولم تكن الانتفاضة في عام 2011 سوى تعبيراً أكثر وضوحاً وبروزاً عن رغبة السوريين في التحوّل إلى أسلوبٍ جديدٍ في الحياة، وطريقةٍ جديدةٍ في الحكم يشاركون من خلالها في صياغة حاضر سورية ومستقبلها. ولكن النظام أبى إلا أن يحكم سوريا بنفس الطريقة التي حكم بها حافظ الأسد من قبل. ولم يمض سوى زمنٌ قصيرٌ حتى تداعت رقعة الشطرنج، التي كان النظام يظن أنها راسخةٌ، من تحت أقدامه، وأصبحت كلّ الحدود تمارس التأثير في مقدّرات النظام دون أن يكون قادراً على الإتيان بردّ فعلٍ إيجابيٍّ واحد.

تصف في كتاباتك الحراك الشعبيّ المناهض لنظام الحكم بأنه «ثورة حرّية وكرامة»، وكنت أحد الشخصيات الفاعلة في ربيع دمشق، ولم تنقطع صلاتك مع المعارضة السورية؛ كيف تقيّم أداء هذه المعارضة؟

لا زلت مصرّاً على أن الثورة السورية هي «ثورة حرّية وكرامة». ولا زلت مصرّاً على أن الولاء للمصالح السورية هو وحده الذي يميّز شخصاً عن آخر، ويُحدث الفرق بين سياسيٍّ وآخر. ولو افترضنا أن جميع الساسة السوريين في صفوف الثورة قد اكتشفوا المصالح المذكورة ودانوا بالولاء لها؛ فعندئذ ستقلّ الضغوط الإقليمية على الثورة، وستضعف التأثيرات الدولية بصورةٍ أو بأخرى، لأننا سنكون بإزاء كتلةٍ سياسيةٍ يحسب حسابها. فالولاء لهذه المصالح لا يعني أبداً غياب الفروق والاختلاف في التكتيك، ولكن ما دام كلّ شيءٍ محكوماً بالولاء لهذه المصالح فستكون المخاطر محدودة، وفي هذه الحالة يمكن للمعارضة السورية أن تتحدّث مع كلّ الأطراف.

في مقالتك «بدع أيديولوجية: الإرهاب- الأقلية» أشرت إلى أنّ «الأقلية لعبةٌ حقيرةٌ يمارسها النظام كي يعزل المواطنين السوريين في جزرٍ منفصلةٍ فيسهل عليه بذلك فرض هيمنته واستبداده

د. يوسف سليم سلامة أستاذ الفلسفة الغربية المعاصرة في جامعة دمشق، وباحثٌ مشاركٌ في المعهد الفرنسيّ للدراسات العربية بدمشق. نائب رئيس الجمعية الفلسفية العربية في عمّان، ونائب رئيس الاتحاد الفلسفيّ العربيّ في لبنان.
حصل على وسام السعفة الأكاديمية من مرتبة فارس، من الحكومة الفرنسية، عام ٢٠٠٧.
كما حصل على جائزة الشارقة للمعاقين المبدعين، ليحقق المركز الأوّل في العام ١٩٩٨.
له العديد من المؤلفات، منها: «الإصلاح السياسيّ في سورية: معناه وحدوده، دمشق، ٢٠٠١» و«الاعتراف المتبادل: مدخل إلى مدنية الدولة وعلمانية الحياة، مجلة فكر، بيروت، ٢٠١٢». كما كتب عدداً من الأبحاث والدراسات: «العلمانية العربية، مشترك، دار الينابيع، دمشق، ٢٠٠٩»، و«مشكلة الديمقراطية، مجلة المشكاة، ٢٠٠٨».

على الجميع»؛ كيف تفسّر هاجس الأقليات وخوفها من وصول قوىً إسلاميةٍ متطرّفةٍ إلى سدّة الحكم؟

الأقلية مفهومٌ زائفٌ حاول النظام السوريّ إدخاله إلى الترسانة الفكرية للمواطنين، ليشوّه البنية السورية النقية التي لا تعرف التمييز على أساس العرق أو الدين. وعلى كلّ حال، فالأقلية في نظري هي أقليةٌ سياسيةٌ والأكثرية هي أيضاً أكثرية سياسية، وبالتالي فلا معنى لهذين المفهومين الأخيرين إلا في ظلّ نظامٍ ديمقراطيٍّ حقيقيّ.

أما الإحساس العميق للنظام بأنه ينتمي إلى أقليةٍ سياسيةٍ حولها أقليةٌ طائفية، فهو ما جعله يلحّ على فكرة تحالف الأقليات. وأخطأ كلّ من ساير النظام في طريقة التفكير هذه، فالسوريون متساوون بوصفهم مواطنين.

أصبحت الدولة السورية مجزأةً حسب تموضع كلّ قوة عسكرية؛ مناطق يسيطر عليها النظام، وأخرى تسيطر عليها جهاتٌ إسلامية، أما مناطق شرق سورية فيسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية، وفي المناطق الكردية أنشأ الأكراد إدارةً ذاتية؛ كيف تتراءى لك الصورة؟

هذه هي النتيجة الطبيعية لسلوك النظام وموقفه من الثورة، عندما ظنّ أن الحلّ الأمنيّ وعسكرة الثورة سيجنّبانه دفع الأثمان الضرورية للتحوّل إلى الديمقراطية. ولكنه، بدلاً من ذلك، جعل الشعب السوريّ كله يدفع الأثمان. هذه صورةٌ مشوّهةٌ لسورية وليست حقيقة. ولكن، في عالم السياسة كثيراً ما تصبح الأوهام حقائق. فدول سايكس بيكو كانت مجرّد وهمٍ في نظر الشباب السوريّ قبيل عام 1917. ونحن اليوم نبكي على هذه الحدود الجغرافية وليس على ما فوقها من نظم سياسية حاكمة. والخشية اليوم أن تتحوّل الخريطة المذكورة في السؤال من وهمٍ في الأفكار إلى حقائق واقعية قد تعمّر طويلاً أو قصيراً. وعلى المعارضة التفكير في هذه الخريطة جدّياً. وأن توضع الحلول الواقعية لجملة المشكلات السورية، حتى وإن كان الأمر يفضي إلى التفكير في نوعٍ من الفيدرالية أو اللامركزية في تصوّر الإدارة المستقبلية. فالسويد، مثلاً، تطبق صوراً خلاقةً من اللامركزية من غير أن تتعرّض وحدة البلاد لأيّ خطر. أعلم أن المعترضين سيقولون إن الظروف مختلفة، وأردّ عليهم: لا تكون السياسة سياسةً إلا إذا وضعت في اعتبارها الممكن أولاً.

مع إطالة أمد الصراع الدائر في سورية ظهرت تنظيماتٌ إسلاميةٌ متطرّفةٌ، كالدولة الإسلامية وجبهة النصرة. هل يعود هذا التطرّف إلى جذر النظام، أم إلى أجندات القوى الإقليمية والدولية الداعمة لها، أم إلى الجهتين معاً؟

نعم، للجهتين معاً. ولكن، قبل هذا وذاك، يرجع إلى المشاعر المكبوتة وغياب التعبير السياسيّ الحرّ، الأمر الذي عاشه السوريون طيلة خمسين عاماً. يظن الدكتاتور عادةً أن الناس إذا صمتوا فهذا يعني أنهم راضون، ولكن صمت الناس يعمّق إحساسهم بالقهر. والراديكالية هي، بمعنىً من المعاني، الصورة القصوى للقهر. وهناك علاقةٌ طرديةٌ بين القهر والراديكالية، فكثيرٌ من أولئك المنضوين في الحركات الراديكالية الإسلامية قد عاشوا صوراً من القهر والمعاناة حوّلتهم، عندما حملوا السلاح، إلى أن يتصوّروا أنفسهم مخلّصين للبشرية. وعليه، لا بدّ من فهم أعمق لهذه الحركات، وعدم الاكتفاء بإدانتها السريعة. يجب النظر إليها بوصفها أعراضاً مرَضيةً ينبغي البحث عن علاجٍ لها لا مجرّد إدانتها.

إلى أين تتجه سوريا؟

يبدو لي أن مصير سوريا، في معظمه، لم يعد في أيدي السوريين، نظاماً ومعارضة. وأعظم مهمة على المعارضة التفكير فيها هي الصراع من أجل استعادة أيّ جزءٍ من المصير السوريّ ليكون في أيدي السوريين أنفسهم. ربما يكون الدور الإقليميّ والعامل الدوليّ اليوم أكثر قوةً وبروزاً في تحديد المصير السوريّ. ولكن، إن أمكنَ للمعارضة أن تصوغ قاعدةً من المصالح السورية العليا المتفق عليها، وأن يكون الولاء موجهاً نحوها، عندئذ قد نستعيد جزءاً لا بأس به من المصير السوريّ ليكون في أيدي السوريين. وما سيميّزها عن النظام أنها منشغلةٌ بالمصير السوريّ.

النموذج السوري وإغواء القياس الصوري

نارت عبد الكريم

بما أنَّنا أمةٌ عربيةٌ واحدة ذات رسالة خالدةَ وشعوبنا متى أرادتْ الحياة فلابدَّ أنْ يستجيبَ لها القدر، ليسقطُ طغاتنا واحداً تلو الآخر بدءاً من «بن علي» مروراً بمبارك وصالح، وصولاً إلى القذافي، إلاَّ أنَّ استثناءً واحداً شذَّ عن هذه القاعدة ولم يستجب القدر لتطلعات الشعب السوري، فإمَّا أنَّ الشعب لم يُرد أصلاً أو أنَّهُ لسنا من أمة العرب الواحدة. فهل نحن كذلك؟

أي هل هو الاستثناء الذي شذَّ عن القاعدة أمْ أنَّ القاعدة نفسها لا تنطبق على مثالنا السوري، وهنالك قاعدةٌ أخرى تخصنا دون من سبقنا؟ ولا مناص من التنويه الى أنَّ نجاح «القاعدة» الأخير وانتشارها ما هو إلاَّ محضُ نتيجة لضياعنا وأخطائنا السابقة، فلقد أغوتنا لعبة الدومينو التي كنَّا شهوداً عليها وانجررنا وراءها، فما حصدنا إلاّ «الفشل الذريع» على العكس ممن سبقنا، لا سقط النظام ولا انتصرنا، ويعزو بعضهم ذلك لأسباب عدة منها:

اللجوء للسلاح بدلاً من التمسك بالسلمية وأدواتها، المال السياسي ودور دول الخليج في حرف الثورة وتشويه صورتها، التخاذل الدولي ومصالح دول الجوار ومخاوفها، ظهور الإسلاميين المتطرفين بشعاراتهم وممارساتهم المعلنة، بالإضافة إلى ضعف المعارضة السوريَّة وهزال أدائها. ولأنَّ الواقع قد يحتمل كل تلك الأسباب والمبررات فلا جدوى إذاً من تبيان بطلانها أو إثبات زيفها، إلاَّ أنَّ تلك المبررات نفسها تنطبق، بهذا القدر أو ذاك، على النماذج التي سبقتنا، كحال مصر ووجود إسرائيل إلى جوارها وقوة التيار الإسلامي في شارعها، وحال ليبيا التي تسلح ثوارها مُبكراً وتَصَدّرها الإسلاميون منذ انطلاقتها الأولى بلا حرج أو تردد، وفي كلتا الحالتين كان المال السياسي ودور دول الخليج حاضراً لا يخفى على أحد.

فهل خُدعنا أمْ خدعنا أنفسنا وتسلحنا بالبلاهة في مواجهة واقع لا يرحم الضعفاء ولا يعترف إلاَّ بمنطق القوة والمصلحة، أمْ أنَّنا لجأنا للهروبَ بإلقاء اللوم على الآخرين، سواء أفراد أمْ جماعات ودول، الذي هو عملتنا المفضلة والدرب الأقل ايلاماً من مواجهة الذات لمعرفة أسباب الفشل. حيث جرتْ العادة أنْ يلجأ الفاشلُ إلى أحد خيارين: إمَّا الهروب بتحميل تبعات فشله على الآخرين أو جلد الذات وتحقيرها، كأن نقول: لقد خَدعنا الغرب أو هذه ليست ثورة إنَّها مجرد محاولة تمرد فاشلة جاءتْ

في غير أوانها. فأين هو مكمن خطأنا، في رغبتنا بالتحرر والانعتاق أمْ في طموحاتنا التي غذاها انهيار أنظمة الاستبداد واحداً تلو الآخر في تونس ومصر ولاحقاً ليبيا؟

تونس ومصر وليبيا وحتى اليمن بلدانٌ عربية، نتشارك معها قواسم أَكْثَرَ من أنْ تُحصى، نجحتْ ثورات شعوبها في تحقيق بعض مراميها، فلماذا لا ننجح نحن أيضاً، كسوريين، ألم يكن ذلك لسان حالنا ومخيلتنا وإنْ لم نصرح بذلك إلاَّ أنَّ أفعالنا كانت قد سبقتنا. فأيهم أقرب إلينا من جهة طبيعة النظام وتركيبة المجتمع، ما ذكرناه آنفاً، أمْ عراق صدام حسين الذي بالرغم من خروجه مهزوماً بعد حرب الكويت، إلاَّ أنَّهُ سحق انتفاضة 1991 ، تلك الانتفاضة التي شملتْ أربعة عشر محافظة عراقية من أصل ثمانية عشر، وكأنَّها لم تقم لها قائمة، حيث بلغ عدد القتلى خلال بضعة أسابيع أَكْثَرَ من ثلاثمائة ألف مواطن عراقي. وبدوره أيضاً قام نظام الملالي في إيران بقمع الثورة الخضراء (صيف 2009)، بعدما خرج الملايين في شوارع المدن الكبرى، خصوصاً العاصمة طهران، احتجاجاً على تزوير الانتخابات الرئاسية، ومرَّ فوقها وكأنَّها لم تكن يوماً. وفي كلتا الحالتين لم يستجب القدر لتطلعات الشعوب بل خذلها أي خذلان، كما خذلنا نحن السوريين.

تجسيد الإعلام لوظائفه الأساسية وفق الدور المنوط به مهنياً

حسين خليل

يجري تحديد وظائف الإعلام أكاديمياً وتاريخياً على أنه منطوٍ على وظيفتين أساسيتين هما الإعلام أي الأخبار وتقديم المعلومات الصحيحة، والتفسير أي تحليل المعلومات التي تنطوي على غموض أو تحتاج إلى تفسير إضافي، بما يعني أيضاً الحق في طرح الآراء والمواقف، والاتجاهات للتأكيد في قناعات الأفراد والجماعات.

إن نقل المعلومات بصورة مغلوطة أو التلاعب بها والتستر على بعض جوانبها يشكل انتهاكاً لحرية المواطن في التعرف على حقوقه ومنها حق الوصول للمعلومات الصحيحة.

كما يضفي الأداء الديمقراطي السليم على أداء الصحفي والمؤسسة لهاتين الوظيفتين بعداً رقابياً إيجابياً، فالكشف عن الحقائق والأخطاء والسلبيات التي يعتري عمل وأداء المؤسسات المعنية بحماية المواطن وتقديم الخدمة له، وتلبية حقوقه، تؤدي إلى تصحيح هذه الأخطاء قبل استفحالها، وإلى تصويب الأداء، وأيضاً إلى تشكيل رأي عام فاعل في التعامل معها في حال تجاهلت السلطات حقوق المواطنين وحرياتهم.

إن قيام الإعلام بوظيفته الرقابية يساعد الحكومة لتحقيق فهم أفضل لقضايا ومشاكل المجتمع وحاجاته، بما يؤدي إلى تطوير وتحسين الأداء السياسي والإداري، ومعالجة الظواهر المرضية، وربما كان هذا الدور هو الذي يفسر اعتبار الإعلام سلطة رابعة.

وبما أن الإعلام الديمقراطي، يعكس حاجات وتطلعات المجتمع بكل طبقاته وفئاته الاجتماعية ويسعى لتحقيقها، فإن عليه أن يفهم طبيعة المجتمع، وأن يلتزم البحث عن آليات تجعله وسيلة هامة وأساسية في الدفاع عن حقوق الناس وحرياتهم، وتطوير الإبداعات، والظواهر الإيجابية في المجتمع.

ويشكل الإعلام الديمقراطي أيضاً، انعكاساً لحالة التعددية السياسية والثقافية والاجتماعية، وميداناً أساسياً للحوار الديمقراطي، والتنوع، ونشر مفاهيم حق الاختلاف والتسامح، وكيفية استخراج الحقيقة من خلال عرض نقيضها، والتعريف بالحقوق والواجبات.

إن الإعلام الديمقراطي ومستوى الحرية الممارسة فيه، يجسد بصورة واضحة وملموسة المستوى الذي وصلته حرية الرأي والتعبير في المجتمع، ومدى تقدم آليات ومعايير وقيم الديمقراطية فيه، بحيث يمكن اعتبار ذلك مقياساً لتقييم مستوى التحولات الديمقراطية في المجتمع المعين، فضلاً عن كونه يستهدف التأثير في قناعات الناس، وإقناعهم بتغيير سلوكهم، وتصويب وتطوير اتجاهات الرأي العام، والتأثير في السياسات وصناعة القرار. ومن المهم أن يحافظ الإعلام على استقلاليته كي لا يفقد موضوعيته وتوازنه، وأن لا يفقد مصداقيته كي لا يجازف بفقدان ثقة الجمهور والقدرة على التأثير الإيجابي، وهذا ينعكس بدوره على مدى نجاح المؤسسة الإعلامية.

احتلت وسائل الإعلام مكانةً متميزة انطلاقاً من طبيعة وظائفها وتأثيرها على الإنسان، حيث أصبحت دول العالم في العصر الحاضر تقوم على ثلاث أركان رئيسة في بناءها هي: السياسة، الاقتصاد والإعلام. ومما ضاعف تأثير وسائل الإعلام على بناء شخصية الإنسان هو تداخل وظائفها مع جميع طبقات المجتمع لما تقدمه من معلومات عبر مساحات إعلامية كبيرة وعلى مدار الساعة من خلال مختلف وسائلها المرئية والمسموعة والمكتوبة والتي تساهم في بناء القناعات والاتجاهات والمعتقدات لدى الفرد وكذلك التأثير على التنشئة الاجتماعية والفكرية.

ويعد الإعلام حجر الزاوية في تهيئة الأجواء اللازمة والضرورية لحركة التنمية الشاملة في المجتمع، حيث يعمل على توفير البيانات والمعلومات اللازمة وكل ما يتعلق بحركة الاستثمار والمجالات الحيوية المختلفة، والحقيقة أن مشروعات التنمية لا يمكن أن تنجح إلا بمشاركة المواطن، وهو أمر لا يتحقق إلا بمساعدة الإعلام.

حلب مهددة بضياع الهوية وأهلها يفقدون ممتلكاتهم

ليليا نحاس

انشغلت الحكومة السورية خلال السنوات الماضية بتنفيذ أجندة النظام الأمنية، ترافق هذا مع ظهور خلل وترهل كبيرين في عمل مؤسساتها القانونية والمؤسساتية والخدمية، وانحسار واضح للسلطة القانونية في ساحة حرب البقاء التي يخوضها النظام، ضياع الممتلكات واحدة من النتائج الكارثية التي يتكبدها السوريون المقيمون في مناطق النظام، والتي تهدد آلاف الممتلكات الأخرى، خصوصاً تلك التي تعود للاجئين ومغتربين خارج البلاد.

عصابات نقل ملكية العقارات تنشط في حلب

نشط عدد من عصابات تزوير الممتلكات في مدينة حلب مؤخراً، وتهدف هذه العصابات للحصول على مبالغ طائلة عبر المتاجرة بعقارات المواطنين في مناطق سيطرة النظام في المدينة، وتعتمد في عملها على تزوير وكالات عامة باسم أصحاب هذه العقارات، أو تزوير ممتلكات جديدة، مستغلة ضياع آلاف من وثائق ثبوتيات الملكية في القصر العدلي في حلب، إثر تسرب المياه إليه وتسببها بإتلاف مئات من سجلات الملكية. وتتعاون هذه العصابات مع أشخاص يسهلون لها عمليات التزوير، منهم محامون أو موظفون في هذه المؤسسات.

يقول الأستاذ غسان عابد وهو محام: «كما يقال (دود الخل منو وفيه)، معظم عمليات التزوير التي تمت اشترك فيها محامون وموظفون في السجل العقاري، الذين يقومون بتسهيل الوصول إلى السجلات وتزوير الملكيات تمهيداً لبيعها من قبل المالك الجديد، ومعظمها تم كشفه من قبل القضاة خلال عمليات البيع والشراء»، وعن عدد الحالات التي تم اكتشافها يضيف الأستاذ غسان :»تم خلال السنة الماضية اكتشاف أكثر من 70 حالة تزوير خلال دعوات قضائية احتوت على وثائق مزورة، يراد منها نقل ملكية عقارات تبلغ ملايين الليرات دون علم أصحابها الأصليين، ولكل عملية تزوير ضحيتين: المالك الأصلي والشخص المشتري، وقد لا يعلمان بوقوع عملية النصب عليهم إلا بعد سنوات، إن لم يتم اكتشافها خلال عملية البيع».

الدكتور عيسى وهو طبيب من مدينة حلب، كان أحد الضحايا المحظوظين، فقد استطاع اكتشاف عملية النصب قبل وقوعها. يروي الدكتور عيسى لمجلة «صور»: «غادرت سوريا منذ سنتين، وأغلقت بيتي الكائن في منطقة حلب الجديدة، اتصل بي أحد الجيران عندما سمع صاحب أحد المكاتب العقارية يعرض بيتي للبيع، فاتصلت بمحام وتقدمت بشكوى أدت إلى اكتشاف عملية تزوير لوكالة عامة باسمي».

وعن الإجراءات التي يتم اتخاذها لحماية المواطنين من عمليات النصب، يقول الأستاذ غسان: «اقتصرت الإجراءات القانونية الوقائية على المزيد من التدقيق في الوثائق المقدمة، واشتراط استعمال وكالة مصدقة خلال خمسة أيام فقط ضمن أي إجراء قانوني، إلا أن تحقيقاً على المستوى المطلوب للوصول لكامل أفراد هذه العصابات لم يجر على الإطلاق، بالرغم من أن حلب سجلت أكبر عدد لمحاولات التزوير خلال السنة الماضية».

ضياع حقوق السوريين وسط إهمال حكومي وغياب لسلطة المعارضة

اتخذت قوات الجيش النظامي من المؤسسات الحكومية مقاراً عسكرية لها، ما جعلها هدفاً لنيران الجيش الحر، ثم هدفاً لنيران النظام بعد سيطرة الحر عليها، ما أدى الى ضياع آلاف الوثائق القانونية ومستندات الملكية.

يقول الأستاذ فاروق، وهو محام: «اعتماد معظم المؤسسات الحكومية والقانونية خاصة على الأرشفة والتوثيق اليدوي، قاد بنا إلى هذه الكارثة التي لا يمكن أن تحدث في بلدان العالم المتحضر، فبالرغم من التحذيرات التي وجهناها لكبار المسؤولين في وزارة العدل عن ضرورة اتخاذ اجراءات وقائية تضمن حفظ حقوق المواطنين، وتقي حقوقهم من أضرار الحرب، إلا أن أحداً لم يأخذ الموضوع على محمل الجد، ولم نلق سوى الإهمال واللامبالاة، أما العواقب فيتحملها المواطن وحده»، ويضيف فاروق: «الأخطر هو ضياع وثائق تاريخية أو ممتلكات لأماكن أثرية في حلب القديمة ما يهدد بضياع هوية المدينة وتاريخها».

من جانب آخر لم تتعامل قوات المعارضة بمسؤولية مع المنشآت التي وقعت تحت سيطرتها، انما تعاملت معها على أنها مكسب من النظام وليس من ممتلكات الشعب، ما أتاح الفرصة للسارقين والمستغلين والمزورين، وهو ما سيعني دخول الكثير من السوريين في المستقبل بنزاعات حقوقية وقانونية طويلة الأمد.

الاستيلاء على البيوت في غياب أصحابها بدعم قانوني

استيلاء القوات النظام العسكرية على بيوت المواطنين شكلٌ آخر لخسارة المواطنين لممتلكاتهم، حيث تقوم تلك القوات بحملات دورية في المدينة بحثاً عن البيوت الفارغة للاستيلاء عليها، الأخطر هو استنادهم إلى قانون الدائرة الاجتماعية القاضي بتأجير المنازل التي تركها أصحابها وغادروا لمواطنين سوريين، حملات البحث بدأت أولاً من أحياء حلب الراقية كجمعية المهندسين وحلب الجديدة وجمعية الزهراء، حيث يقول أحمد وهو من سكان منطقة حلب الجديدة: «طالبونا بتقديم وثائق ملكية البيت أو عقد آجار، وقاموا بطرد كل من لا يملكها، وإن كان أحد أقارب مالك البيت، ثم تم الاستيلاء عليها من قبل بعض

الجنود وبعضها منح لعائلات الشبيحة». ويضيف: «احتلال الشبيحة للبيوت أشد خطراً، كون معظمهم من مدينة حلب ولن يغادروها قريباً، وربما لن يتمكن صاحب البيت من إخراجهم منه أبدا».

خوف الكثير من المغتربين من احتلال بيوتهم دفعهم إلى تأجيرها على الفور بمبالغ متواضعة مقارنة مع قيمة المنازل التي قد تصل لعشرات الملايين، وذلك لحمايتها من الاستيلاء والتخريب.

وعود النظام لتعويض الخسائر لم تتعد وسائل الإعلام

يعد أصحاب الممتلكات المدمرة بفعل آلة الحرب أكثر من تعرض لخسارات مالية ضخمة، معظمهم لم تقتصر خسارته على المال والحجارة، إنما شملت أرواح أقارب وأعزاء، وقد بادر النظام السوري في الآونة الأخيرة للإعلان مراراً وتكراراً عن نيته تقديم تعويضات مالية للذين تضررت ممتلكاتهم، فأعلن محافظ حلب أن المحافظة ستقوم بتعويض المتضررين بنسبة خمسين بالمئة من الأضرار، يأتي هذا في الوقت الذي لا تمتلك فيه المحافظة أية إحصاءات رسمية لحجم الخسائر والأضرار في المدينة، والتي تصل إلى المليارات في المناطق الصناعية.

يقول أبو عبد الله وهو من سكان حي صلاح الدين: «تعرض منزلي للقصف ودمر بالكامل، وفقدت ولدي وهو في السادسة من العمر، لم يقم أحد بتعويض أي من سكان الحي الذي دمر بالكامل، لو كانوا حريصين علينا لما قاموا بتسوية الحي كاملا بالأرض». ويضيف: «إن قدموا تعويضاً لي على بيتي المدمر فليس هناك تعويض لحياتي المدمرة».

يذكر أن الكثير من المناطق الأثرية في حلب القديمة لا يزال حالها مجهولاً بسبب استمرار المعارك فيها، وبالرغم من التحذيرات الدولية والمحلية لطرفي الصراع من خطر ضياع التراث الوطني في مدينة حلب، بسبب عمليات القصف المتواصل، والاشتباكات المستمرة، فلا حياة لمن تنادي حتى أصبحت ذاكرة حلب التاريخية قاب قوسين أو أدنى من الضياع.

ريف دمشق: جوعٌ وحصارٌ و»مصالحات».. بلداتٌ «تجاهد» كي تستمرّ بالحياة

رويدة اليوسف

تعاني منطقة ريف دمشق، أكثر من غيرها، من الحرب المستمرّة في البلاد. ففضلاً عن القصف والموت والدمار، سقطت المنطقة بين فكّي حصار النظام الذي لا يرحم، والذي منع عنها الغذاء والدواء ومختلف الخدمات. وقد تعدّدت محاولات أهالي المنطقة للتعامل مع واقعهم الصعب؛ فمن الإصرار على الصمود والمقاومة، إلى "المصالحة" مع النظام وتشكيل اللجان الشعبية، مروراً بكل أشكال العمل المدنيّ والإغاثيّ، تحاول قرى وبلدات الريف الدمشقيّ الاستمرار بالحياة رغم كل ما حلّ بها.

الغوطة الشرقية: جوعٌ مزمنٌ وعملٌ مدنيّ

فقدت الغوطة الشرقية معظم أسباب الحياة بعد أن هجرها معظم سكانها نتيجة الحصار المطبق الذي فرضه النظام عليها منذ أكثر من سنة.

يقول أبو فهد، أحد الشباب الموجودين في المنطقة وممن عايشوا الحصار: "نتناول وجبةً واحدةً فقط في اليوم، لا تتجاوز نصف الرغيف، مع بضع حبّاتٍ من الزيتون. ونقيم احتفالاً عندما تسنح لنا الفرصة بتناول وجبة برغل، إذ من الممكن أن تبلغ تكلفتها 4000 ليرةٍ سورية".

ويضيف أبو فهد، الذي سبق له أن عانى مرارة الاعتقال: "يا محلا أيام فرع فلسطين، كان الأكل فيه أحسن. طلع البرغل من عيونّا". ويضيف مازحاً: "رح أقلب على حمار من كتر ما أكلت خبز الشعير".

وتشرح لنا السيدة (م)، وهي من الناشطين في مجال الإغاثة: "منع الحصار وصول المواد الغذائية إلى المنطقة إلا عن طريق التهريب، بمعنى أن بعض التجار توصلوا إلى تسويةٍ مع بعض عناصر النظام على الحواجز لإدخال البضائع مقابل رشوةٍ كبيرة. وهكذا يكون سعر البضاعة الواصلة من دمشق إلى الغوطة شاملاً لسعرها الأصلّي، بالإضافة إلى قيمة الرشوة المقدّمة لعناصر الأمن، وفوقها ربح التاجر الذي قام بالعملية، وهو دائماً ما يكون ربحاً مضاعفاً. وبالتالي تصل البضاعة إلى المستهلك بثمنٍ يزيد ستة أضعافٍ عن ثمنها الأصليّ. ولا يستطيع أحدٌ شراءها إلا من رحم ربي".

بالرغم من هذا، ما يزال الدم يجري في شرايين الغوطة المحاصرة، بفضل بعض المشاريع الصغيرة القائمة فيها. ومنها روضة "نبع الحياة"، التي تستقبل الطلاب من عمر ثلاث إلى خمس سنوات.

تقول مديرة الروضة إن داعمي المشروع ليست لهم أيـة توجهات، وبعيدون عن التطرّف والحرب وآلة السلاح المدمّرة. كلّ ما يتمنونه هو أن يساعدوا الأطفال على عيش طفولتهم بشكلٍ بسيطٍ وسهلٍ لمدّة ثلاث ساعاتٍ يومياً.

وتؤكد المديرة: "يُعنى المركز بالدعم النفسيّ والاجتماعيّ للأطفال. وبرنامج الروضة ترفيهيٌّ أكثر من كونه تعليمياً. ولدينا كادرٌ مؤهلٌ إلى حدٍّ ما، يستطيع التعامل مع الصعوبات التي يعاني منها الأطفال، من ارتكاساتٍ نفسيةٍ وحالات العنف والانطوائية".

وتختم حديثها بالقول: "يطلب الأطفال منّا أن نسمح لهم باللعب في الحديقة بالرغم من القصف، مستعملين عبارة "اييبه تعودنا". ويسمعون في المركز أغـاني قنوات الأطفال العادية، مثل "طيور الجنة" أو "كراميش". فهم، برأينا، غير معنيّين بالثورة وأغانيها في طفولتهم المبكرة".

ومن المراكز الأخرى مركز "نساء الآن"، وهو مركزٌ يساعد النساء على تعلم المهن اليدوية، ثم يقوم بتشغيلهنّ وتسويق البضاعة الناتجة عن عملهن.

حدثتنا إحدى المتدربات في المركز: "تدرّبت في مركز "نساء الآن"، الذي مكّنني من اكتساب المهارة اللازمة للعمل. تعلمت حياكة الثياب

الصوفية وتحضير المؤونة للمنازل بالاعتماد على التيبيس والتخليل. وأنا مضطرّةٌ بشدّة لهذا العمل لأن زوجي معتقلٌ وعندي ثلاثة أولاد والمعيشة غالية. في اليوم الذي لا أعمل فيه ينام أطفالي بلا عشاء".

لا كهرباء في المنطقة منذ ما يزيد عن السنة. يوجد القليل من المولدات التي يتمّ تشغيلها فقط في الحالات الضرورية، بسبب غلاء البنزين. وتوجد مقاهي إنترنت، تعتمد على النت الفضائيّ، تمكّن القاطنين في الغوطة من التواصل مع ذويهم، في ظلّ غياب الاتصالات نهائياً.

وادي بردى بين القصف المستمرّ وحواجز الموت

حال وادي بردى مختلفٌ عن حال الغوطة، إذ لا يوجد حصارٌ صريحٌ وواضح، إلا أن القصف مستمرٌّ، منذ ما يقارب العام، على الجبال والجرود المحيطة بالمنطقة.

يتجاوز عدد النازحين في منطقة وادي بردى العشرة آلاف نسمة، نزحوا من مناطق حمص والغوطة وداريا. تستلم المنطقة شهرياً حصصاً غذائيةً توزّع على بعض العائلات، فيصل إلى العائلة الواحدة ما معدّله سلةٌ غذائيةٌ كلّ ثلاثة أشهر.

لا يعني الحصار عدم إدخال الطعام والشراب فقط، فالمدنيون من شباب المنطقة لا يملكون الجرأة أو القدرة للتنقل بين الوادي ودمشق، مع العلم أن العديد منهم موظفٌ أو لديه منزلٌ وعملٌ في دمشق. لكن حاجز "الرمال" المعروف بسمعته السيئة، كما أغلب الحواجز التي تفصل بين الريف والمدينة، يشكل هاجساً مرعباً لسكان المنطقة، إذ يتمّ الاعتقال فيه عشوائياً حسب مزاج العسكريّ المشرف عليه، وسجّلت فيه أكثر من حالة تصفيةٍ لأكثر شباب المنطقة كفاءة.

شَكّل بعض العاطلين عن العمل وسيئي الأخلاق في المنطقة، بالتعاون مع بعض عناصر النظام، عصاباتٍ أخذت من الجبال الوعرة مركزاً لها، وامتهنت السرقة والنهب والخطف باسم الجيش الحرّ، مع العلم أن الأخير عمل جاهداً على محاربتها ومحاسبتها.

ما زالت المدارس تعمل في أغلب قرى الوادي. لكن المدرسة، أو المنطقة الواقعة فيها، تتعرّض للقصف في كثيرٍ من الحالات، مما يؤدّي إلى إصاباتٍ بين صفوف الطلاب، إذ تفتقد هذه المدارس إلى ملاجئ آمنة.

الملفت للنظر في المنطقة هو القصف المتواصل لمنازل الناشطين، المدنيين منهم أو العسكريين. فمثلاً تعرّض بناءٌ فيه ثماني شققٍ للقصف بالقنابل الحارقة لأنه يحوي شقة أحد الناشطين! وهكذا فإن المخاطر التي يتعرّض لها الناس تجاوزت الاعتقال على حاجز الرمال إلى عمليات الاغتيال، والتي غالباً ما يتضرّر منها مدنيون لا علاقة لهم بالشخص المستهدف.

قامت بعض البلدات بعقد مصالحةٍ مع النظام، مثل بلدة "جديدة الوادي"، التي تسيطر عليها الآن اللجان الشعبية، وهي لجانٌ أغلب عناصرها من أهل المنطقة، ولكنها تتبع للنظام بشكلٍ أو بآخر. أما بقية البلدات فهي تفاوض الآن لأجل المصالحة، مثل "أشرفية وادي بردى" و"بسّيمة".

التلّ: للمصالحة تجّارها أيضاً

تقع مدينة التلّ في ريف دمشق. وتدعى أيضاً مفتاح القلمون. وتعدّ من المناطق الحسّاسة في الريف، إذ إنها محاصرةٌ بثكناتٍ عسكريةٍ مثل ثكنة "الدريج" وثكنة "صيدنايا" وثكنة "ضاحية البعث". وهناك عدّة حواجز على مداخل مدينة التلّ، وهي حاجز "المشفى" وحاجز "الضاحية" وحاجز "القوس". كما أن هناك حاجزاً على طريق مزارع التلّ، وهو حاجز "معرونة".

مدينة التلّ من المناطق المهادنة للنظام منذ أكثر من عشرة أشهر، ولكن وفق قوانين النظام وشروطه، وبما يتناسب مع مصالح رجال المصالحة في المدينة.

الجدير بالذكر أن مدينة التلّ تؤوي أكثر من مليون نازحٍ من مناطق ريف دمشق كافة، علماً أن المساعدات المقدّمة لهم تأتي من أهالي التلّ فقط، فمعظم منازل الأهالي فُتحت للنازحين. وساعد على ذلك ارتفاع عدد المغتربين من أهل المدينة في دول الخليج، وكذلك عمل الجمعيات الخيرية التي فتحت صالات الأفراح وأسكنت فيها النازحين.

وبالرغم من ذلك استغلّ البعض حاجة النازحين، وبدأ برفع أسعار أجرة المنازل. فوصل إيجار بعض البيوت في الآونة الأخيرة إلى 25 ألف ليرةٍ سورية، وهو أجرٌ غير مسبوقٍ لعقارات المنطقة.

الوضع المعيشيّ في مدينة التلّ خانق؛ فحصص المدينة من الخبز والتموين غير كافيةٍ لأهلها مع النازحين، بالإضافة إلى نقصٍ في الماء وانقطاعٍ متكرّرٍ للتيار الكهربائيّ.

تمّ الاتفاق مؤخراً على دخول الجيش النظاميّ إلى المدينة دون قيدٍ أو شرط، ودهن واجهات المحلات بألوان العلم السوريّ، واعتبار الجيش الحرّ جماعاتٍ مسلّحة، مع السماح لكلّ المطلوبين بتسوية أوضاعهم والسفر إلى خارج البلاد لمن يريد، مما يؤثر سلباً على المطلوبين الموجودين داخل المدينة، الذين لا يرغبون في تسوية أوضاعهم.

تختلف أشكال المعاناة بين مناطق وبلدات الريف الدمشقيّ، ولكن الحال واحد: حصارٌ وجوعٌ ونزوحٌ وتسوياتٌ مذلةٌ مفروضةٌ فرضاً على أهالي المنطقة، وتجّار حربٍ و"مصالحة" يستفيدون من الوضع القائم لفرض سيطرتهم وهيمنتهم وزيادة أرباحهم.

نتائج غير متوقعة للأزمة السورية..
مليون سوريّ بحاجةٍ إلَى الأطراف الصناعية، والكلفة مئات الآلاف.. فما الحلّ؟

دمشق – آدم صوراني

فقدَ عمَّار إحدى رجليه بسبب حادثٍ مروريٍّ تعرّض له قبل سنوات. وجاءت الحرب الدائرة في سوريا لتقضيَ على الرجل الثانية، وتجعله طريح الفراش. رغم إعاقته القديمة، لم يتوقف عمار عن مساعدة الأهل في تأمين لقمة عيشهم، فكان يعمل على "بسطةٍ" طوال النهار للاعتماد على نفسه. لكن إصابته بشظيةٍ جرّاء سقوط قذيفةٍ بالقرب منه، في الشارع الذي يبسّط فيه، جعلت حياته أكثر صعوبة.

الحرب السورية، المندلعة منذ أربع سنواتٍ، والتي لم يكن أحدٌ يتوقع أن تصل إلى هذا الحدّ من القتل والتدمير في مختلف المحافظات؛ انعكست نتائجها على حياة المواطنين من الأعمار كافة. وتزايد الإقبال على طلب الأطراف الصناعية نتيجة الحرب الدائرة التي طالت الآلاف، مخلفةً ضحايا ممن فقدوا أطرافهم بين العلويَّة والسفلية، وأحالتهم إلى معاقين.

أشقاء عمّار، ورغم الكلفة الباهظة التي تجاوزت 400 ألف ليرة، ركّبوا له طرفاً صناعياً، ليكمل حياته. كانت ملامح السعادة لا تفارقه بأطرافه الصناعية، هكذا قال شقيقه، لأنه بدأ يشعر بتحسنٍ كبيرٍ في وضعه، مقارنةً بما كان عليه في الأيام الأولى بعد الإصابة، مؤمّلاً العودةَ إلى طبيعته والتكيُّف مع الحالة. أما عمّار فيضيف: في إصابتي الأولى لم أكن أحتاج إلى مساعدٍ في التحرّك والانتقال. أما مع الإصابة الثانية فكنت مجبراً على أن يكون لي مرافقٌ دائمٌ في كلّ تحركاتي، حتى داخل المنزل. أما اليوم، وبعد تركيبي الطرف الثانية، فقد استعادت حياتي شكلها الطبيعيّ بنسبةٍ عاليةٍ، وأتحرّك بحرّيةٍ دون مساعدة أحدٍ من إخوتي الذين تعذبوا معي كثيراً.

فليساعدوا غيرنا..

لم تفرّق الحرب والقذائف والسيارات المفخّخة والعبوات الناسفة، في اصطيادها لأرواح السوريين، بين غنيٍّ وفقيرٍ، لكنها لم تستطع أن تنال من أخلاقهم وكراماتهم. وهذا ما تميّزت به عائلة الطفل "محمد"، المستورة الحال، والتي، رغم تدخّل البعض لتركيب طرفٍ صناعيّ لطفلهم على حساب جهاتٍ مانحة، رفضت الفكرة كلياً، مبرّرة ذلك بوجود من هم أكثر حاجةً منهم من المعاقين الذين ينتظرون دورهم لنيل مساعدةٍ من الجمعيات الخيرية أو لخدمات مراكز الأطراف الصناعية في بعض المشافي العامة. تقول والدة "محمد": «أغلب المصابين، وخاصةً من نزحوا من مناطقهم، يواجهون صعوباتٍ ماديةً سببها تراجع دعم الجهات المانحة بشكلٍ كبيرٍ بعد سرقة النسبة العالية من المساعدات التي كانت تأتي لهذا الغرض».

ولا تتردّد أم محمد في اتهام الجهتين معاً (النظام، المعارضة) بتهميش المصابين بإعاقاتٍ دائمة، والذين تجاوزت أعدادهم الآلاف. نافيةً أن

تكون المشكلة في التمويل، وإنما في عدم إيصال الدعم المخصّص للناس المستحقين في هذا المجال، وبشكلٍ مباشرٍ ودون عقباتٍ، إلى المرضى أصحاب الاحتياج. وإذا بقي الحال هكذا سوف ينخفض عدد الأشخاص الذين يتلقون الخدمة في المراكز المعنية بالأطراف إلى النصف وربما أقلّ.

إحصائياتٌ غير دقيقة

في ظلّ غياب إحصائياتٍ دقيقةٍ عن عدد المصابين بإعاقاتٍ دائمةٍ وبترٍ للأطراف في سوريا، وبسبب صعوبة إجراء إحصاءٍ دقيقٍ للأعداد نتيجة الحرب الدائرة جرّاء الأزمة؛ تقول إحصائيات الحروب في العالم إن كل قتيلٍ يقابله خمسة جرحى. وبحسب إحصائيات الأمم المتحدة ذاتها، ومعها الإحصائيات الرسمية الحكومية التي بدأت تعترف بقتلاها في الآونة الأخيرة، فقد تجاوز عدد القتلى مائتي ألف، ما يعني أن عدد المصابين قارب مليون مصابٍ، وكلفة الطرف الواحد أضحت باهظة الثمن، لتزداد محنة السوريين أكثر فأكثر!! وهذا ما يؤكده أحد بائعي الأطراف الصناعية بأنواعها في العاصمة دمشق، عن إصابة أطفالٍ ونساءٍ وكبارٍ في السنّ جرّاء ما يحدث في سوريا.

يقول أبو محمد، الذي يقع محله في وسط العاصمة: «في سنوات ما قبل الأزمة كنّا ننتظر الزبون لأيام حتى نبيع قطعةً أو قطعتين، وأحياناً لا نبيع لشهرٍ كامل، لأننا كنّا نعتمدُ على مصابي السكري الذين اضطروا إلى بتر أرجلهم أو على ضحايا الحوادث. أما الآن فلم نعد نلحّق البضاعة والزبائن بالعشرات. والغالبية منهم إما مصابو السيارات المفخخة أو القذائف التي يطلقها الإرهابيون، أو من القاطنين في المناطق الساخنة التي تشهد يومياً قصفاً وغاراتٍ جويةً لطائرات النظام التي تلاحق أوكار المسلحين».

خاص صور

خاص صور

خاص صور

اضطراباتٌ نفسية

ازدادت نسبة الإعاقات في سوريا خلال الأزمة، مقارنةً بما قبلها. فقد كانت أعدادها أقلّ من عادية، نتجت عن بعض الأمراض المعروفة المسبّبة للإعاقة أو بعض حوادث الطرق. ومع الأزمة اشتدّت صعوبة إيجاد حلولٍ جذريّة لتنوّع أعمار المصابين، وخاصةً مع عودة آثار فيروس شلل الأطفال بين الفينة والأخرى في عددٍ من المحافظات، ولا سيما ريف دمشق ودير الزور، بينما في السابق كان أكبر عددٍ من المصابين في عمرٍ كبير. تقول "عائشة"، التي تمشي على عكازةٍ واحدةٍ في شوارع منطقة الشعلان بدمشق: عمري 12 عاماً. كنا نقطن في منطقة سيدي مقداد. بيتنا دمّر كلياً. ووالديّ اختفى ولم يعد له أثر، ولا نعرف إن كان على قيد الحياة أصلاً. فقدت رجلي اليمين أثر سقوط قذيفةٍ على الحيّ. الحلّ الوحيد الذي كان أمامي لكي أعيش، أنا وأمي وأخواتي الثلاث، هو استغلال كوني برجلٍ واحدةٍ لطلب المساعدة من المارّة في الشارع.

لم تخفِ عائشة سعادتها لأنها تحكي مع صحفيّ، مع موجةٍ من الضحك. ورغم ذلك رجتنا أن لا نصوّرها حتى لا تتضرّر هي وأشقاؤها من الدولة وتحجز عليهم.

بينما كان عبد الله، الذي بلا رجلين ويجلس في حديقة سوق العتيق، عكس عائشة تماماً. ثيابٌ مهترئة، وطبقاتٌ من القذارة كانت على كلّ جسمه وذقنه الطويلة. رفض الحديث إلينا مكتفياً بالقول: «اتركوني بحالي وإلا ببتلي.. مشان الله يلّي فيي مكفيني. ابعدوا عني والله فيوزاتي مضروبين أحسن ما فشّ خلقي فيكم». حالة عبد الله ليست الوحيدة، بل هناك المئات من العائلات التي كان مصيرها نفس مصيره، وهذا يؤكد زيادة أعداد المصابين بالاضطرابات النفسية، سواءً بسبب الإصابة وفقدان الأطراف أو بسبب فناء عائلات بأكملها.

العديد من المشتغلين في صناعة الأطراف الصناعية يقولون أن زبائنهم من الباعة الذين تركوا المهنة عادوا إليها مع طول الأزمة، وذلك لكثرة الطلب على البضاعة وأغلب الزبائن من ضحايا السيارات المفخخة أو الاستهداف بالغارات الجوية

الموجود لا يلبّي الحاجة

يقول المشتغلون في هذه الصنعة إن زبائنهم من الباعة، الذين سبق أن تركوا المهنة، قد عادوا إليها مع طول الأزمة. فبعد أن نقصت مبيعاتهم إلى النصف، إذ كان زبائنهم في الغالب من معاقي حوادث الطرق، والمصابين ببعض الأمراض، كالسكري؛ تضاعف عدد زبائنهم جرّاء ما يحصل. وحسب "أمجد"، الذي يملك مشغلاً في شارع بغداد لصنع الأطراف الصناعية، تجاوز العدد المليون معاق.

ويضيف "أمجد" أن الأعداد زادت والكلفة معها تصاعدت، مما يعني أوتوماتيكياً ارتفاع الأسعار أضعافاً، بسبب ارتباط كامل المواد المصنّعة للأطراف بالدولار والاستيراد من الدول الأوروبية – فنحن، مثلاً، نقوم بتصنيع الأطراف الصناعية بالطريقة الألمانية - ومع ذلك نقوم بالتصنيع لأن الناس مجبرةٌ على تركيب الأطراف الصناعية، وإلا فستبقى طريحة الفراش والمنزل.

خاص صور

وهذا هو حال الطالب الجامعيّ (س) الذي أصيب بشظايا قذيفة هاون في دمشق، فقد إثرها إحدى رجليه فتغيّر نمط حياته جرّاء نظرة الآخرين له، وعانى كثيراً حتى عاد إلى طبيعته مع تركيب رجلٍ صناعيةٍ كلفته 500 ألف ليرة سورية. الطالب، من شدّة خوفه، طلب منّا وضع الحرف الأول من اسمه فقط، وذلك بعد أن قدّم أكثر من تقريرٍ طبيٍّ وتأكيدٍ أنه أصيب في دمشق بقذيفة، وليست له أيّة علاقة بالمسلحين، أو أنه كان في منطقةٍ ساخنةٍ كالرّيف حين أصيب.

ممنوع التصريح!!

حاول فريق مجلة "صور"، على مدار أسبوعين، تأمين لقاءٍ مع أحد الأطباء المقيمين أو المشرفين في أقسام الأطراف الصناعية في المشافي الحكومية، وخاصة مشفيي أبن النفيس وتشرين العسكريّ، فلم نتمكن من ذلك بسبب منعهم من إعطاء أيّ تصريح أو أرقام للوسائل الإعلامية. الجملة الوحيدة التي قالها لنا أحد الأطباء: «هؤلاء حالفهم الحظ. ووضعُهم أفضل بكثيرٍ من غيرهم، باعتبارهم ما يزالون على قيد الحياة، ولم يكونوا مشاريع شهداء بعد أن نالوا نصيبهم من التفجير والاستهداف».

بينما أكد لنا طبيبٌ في مشفىً خاصٍّ أن الكارثة تقع دائماً على رأس الفقراء والمحتاجين. كاشفاً أن الحكومة، وبقرارٍ وتوجيهاتٍ من

وزير الدفاع، تركّب الأطراف الصناعية لمصابي ومعاقي الجيش والأجهزة الأمنية وعائلاتهم على نفقة الدولة، مهما كانت التكلفة. في حين أنه على المواطن العاديّ، المعثّر والنازح والمهجّر من منزله، أن يشتري ويركّب على نفقته، أو يبقى كما هو. وهؤلاء، حسب تقديرات طبية، يتجاوز عددهم أكثر من 20 ألفاً منذ 2011 بداية الأزمة السورية وحتى الآن بعد دخولنا العام الرابع.

الوضع الامنـي والتكلفـة العالية وصعوبـة الوصـول الى تركيا تمنع اغلـب المصابـين في الداخـل مـن مراجعـة احـد المراكـز التـي تم افتتاحهـا لهذه الغايـة في مدينة الريحانية في تركيا

مركزٌ ريفيٌّ بلا خدمات

دائماً هناك ضحايا أكثر تأثراً بالأزمات. وهذا هو نصيب القاطن في المحافظات والأرياف والذي يتلقى الأسوأ، خاصةً إن كان معارضاً للنظام، وليس بإمكانه الوصول إلى المدينة. وهذا حال "يوسف" والعشرات من المصابين الذين يطالبون بفتح مشافي خاصة لتركيب وتصنيع الأطراف في الريف الدمشقيّ، مشيرين إلى أن ما قام به "أبو صلاح"، في الغوطة الشرقية بالقرب من دمشق، من إنتاج أطـراف صناعية لمن أصيبوا في الصراع السوريّ، إنجازٌ يشكر عليه أفضل من التصريحات الفارغة التي يطلقها بعض المعارضين.

"يوسف" وصديقه "هادي" قالا: لو كلّ معارض في الخارج تبرّع بجزء من راتبه لأبو صلاح لكان قدّم ما لم يقدّمه الكثيرون. فالورشة، التي خصّصها لصناعة أطراف صناعية، كانت بادرة منه رأفةً بالسوريين الذين أصيبوا في النزاع. ورغـم التكلفة العالية، وبكلّ نبل، يرفض أبو صلاح تقاضي أيّ مبلغ مقابل ما يقدّمه من خدمات للمصابين، أو من أفقده النزاع أحد أعضائه. واستغرب "يوسف" من بعض المسؤولين في المعارضة والنظام معاً، وعدم تقديمهم أيّة مساعدة لأبو صلاح، رغم علمهم أن الورشة، التي تصنّع معظم الأجهزة التعويضية من ألياف الكربون والبلاستيك، لزيادة صلابتها ولتكون مريحةً لمستخدميها من ذوي الإعاقة والجرحى؛ تواجه صعوباتٍ متزايدةً في الحصول على تلك المـواد بسبب شحّها مع استمرار الصراع في سوريا. والمصنّع، بدوره أيضاً، يصارع من أجل البقاء.

الجرحى في الداخل والمشروع بالريحانية!!

على الرغم من أهمية المشروع الوطنيّ السوريّ للأطراف، الذي افتتح منذ شباط 2013، إلا أن المضحك المبكي أن الجرحى والمصابين في الداخل والمـشروع في مدينة الريحانية بتركيا، رغم أنه افتتح قسماً له قبل أشهرٍ في ريف إدلب أيضاً. مما يعني الصعوبة البالغة في وصول معظم الجرحى والمعاقين من باقي المناطق والمحافظات، مع الأوضاع الأمنية الصعبة. علماً أن الأطراف تحتاج دوماً لمراجعتها خلال العام الأول لتركيبها، لأن عضلات الطرف المبتور لا تكون قد أخذت شكلها النهائيّ بعد. ولذلك تكون الأطراف خلال السنة الأولى مؤقتةً غالباً، وتحتاج إلى مراجعتها وتبديلها أحياناً.

السؤال الهامّ الذي يطرح نفسه: هل بإمكان القاطن في ريف دمشق ودرعـا ودير الزور المراجعة الدائمة للمركز. وأكبر دليلٍ أن معظم المستفيدين من فرع ريف إدلب إناثٌ بنسبة 40%!؟

خاص صور

الأطباء المشرفون على المشروع أكدوا في أكثر من لقاء أنه «خيريٌّ»، يعتمد على التبرعات ويقدّم خدماته مجاناً لأيّ مصاب، دون تمييزٍ أو تفاوت، لكن المهم أن يكون سورياً حـصراً. مردفين بالقول: «لدينا مصابو حربٍ، ومرضى سكري، وأشخاصٌ يشكون من أمراضٍ وراثية، ومدمنو مخدرات. هدفنا الأبعد أن نقدّم للمريض السوريّ خدمةً متكاملة المراحل، ابتداءً بتهيئة المريض نفسياً وجسمانياً، وتركيب الطرف البديل، والتدريب على السير مجدداً، وانتهاءً بإعادة تأهيل المريض اجتماعياً ومساعدته على العودة إلى عمله السابق، والانخراط كعضوٍ فاعلٍ في المجتمع. ويضمّ المركز عيادةً للعلاج الطبيعيّ، لتدريب المرضى على التكيّف مع أطرافهم الاصطناعية. وتستغرق رحلة العلاج أشهراً عدّة». فهل لدى المواطن الإمكانية للبقاء في الريحانية كل هذه المدّة؟!

ماذا بعد؟

تقول بعض الإحصائيات إن 90% من جرحى الأزمة هم من المدنيين، أغلبهم من القذائف أو القصف الجويّ. ومن المعروف أن الحلقة الأضعف في الحروب هم دائماً الجرحى. لكن الغرابة أن جميع مراصد حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية تحصي القتلى، وتتحدث عن اللاجئين والمشرّدين، وتنسى هؤلاء الذين يـخـسرون أطـرافـهـم. وفي سـوريـا، خلّفت العمليات العسكرية والقصف بالصواريخ والبراميل المتفجرة، على امتداد السنوات الأربع، عشرات الآلاف ممن فقدوا أطرافهم. وبسبب الحصار والعقوبات تكون الأطراف الصناعية غالية الثمن، والمعاق ليست لديه القدرة المادية لتوفير الحدّ الأدنى من سعر الوحدة التي تجاوزت نصف المليون ليرة. ألم يأتِ الوقت المناسب للدفاع عن حقوق هؤلاء؟ الأزمة التي تمرّ بها البلاد لم تعد حجةً كافيةً للتبرير، أنقذوا المعاقين قبل أن يصبح المجتمع عاجزاً جسداً وفكراً!!

منظمة «سيداو» تعرب عن قلقها من انتهاكات النظام بحقّ المرأة في سوريا

حنان محمد

عقدت اللجنة المعنية بالقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة، التابعة للأمم المتحدة "سيداو"، اجتماعاً في جنيف، استعرضت خلاله التقارير المقدّمة من جمهورية أفريقيا الوسطى، وجورجيا، والهند، وليتوانيا، وموريتانيا، وبيرو، وسوازيلاند، وسوريا.

وعبّرت اللجنة، أمام وفدٍ سوريٍّ تابعٍ للنظام، عن قلقها من انتهاكاتٍ ترتكبها القوّات الحكومية بحقّ النساء في مناطق النزاع. وقالت نهلة حيدر، العضو في المنظمة، إن اللجنة عبّرت عن "قلقها الشديد حيال الهجمات ضد المدنيين، وحرمانهم من الوصول إلى الموادّ الغذائية في كلّ المناطق المحاصرة من جميع الأطراف".

وذكرت حيدر أن "سيداو" طرحت أمام وفد النظام السوريّ "قضايا الاختفاء القسريّ للسوريات، والاستغلال الجسديّ والعنف الجنسيّ الذي تمارسه القوات الحكومية ضد الناشطات السوريات".

وأضافت أن سيداو عبّرت عن قلقها من "تهميش أصوات النساء" في مفاوضات السلام.

وذكرت حيدر، في تصريحٍ لإذاعة "صوت أمريكا" التابعة للحكومة الأمريكية، أنها "طرحت خلال الجلسة أيضاً قضية الدستور السوريّ الجديد، والذي يفرض حكماً دينياً على النساء. وهو أمرٌ لم يكن موجوداً في الدستور القديم".

ونقلت إذاعة الأمم المتحدة عن حيدر قولها إن "التوصيات التي وزّعناها جاءت على عدّة محاور؛ أولها إيصال المساعدات الإنسانية للمتضرّرين حتى في المناطق التي تقع تحت الحصار، أما الثاني فهو معاقبة وملاحقة كلّ مرتكبي جرائم العنف ضد المرأة في إطار النزاع المسلح، والثالث يتعلّق بحرية الناشطات السياسيات والناشطات في مجال حقوق الإنسان".

يذكر أن العنف ضد النساء هو مصطلحٌ يستخدم بشكلٍ عامٍّ للإشارة إلى أيّة أفعالٍ عنيفة تمارَس بشكلٍ متعمّدٍ أو بشكلٍ استثنائيٍّ تجاه النساء. ومثل جرائم الكراهية، فإن هذا النوع من العنف يستند إلى النوع الجندريّ للضحية كدافعٍ رئيسيٍّ للانتهاك.

وقد عرّفت الجمعية العامة للأمم المتحدة العنف ضد النساء بأنه "أيّ اعتداء ضدّ المرأة مبنيٍّ على أساس الجنس، والذي يتسبب بإحداث إيذاءٍ أو ألمٍ جسديٍّ أو جنسيٍّ أو نفسيٍّ للمرأة، ويشمل أيضاً التهديد بهذا الاعتداء أو الضغط أو الحرمان التعسّفيّ للحريات، سواءً حدث في إطار الحياة العامة أو الخاصّة".

كما نوّه الإعلان العالميّ لمناهضة كلّ أشكال العنف ضد المرأة، الصادر عام 1993، إلى أن "هذا العنف قد يرتكبه مهاجمون من كلا الجنسين، أو أعضاء في الأسرة أو العائلة، أو حتى الدولة ذاتها".

وتعدّ اتفاقية "سيداو" إحدى اتفاقيات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتمّ التوقيع عليها عام 1979.

CEDAW

وتعتبر الأساس لجميع مؤتمرات المرأة التي قامت في المكسيك وكوبنهاجن ونيروبي وأخيراً مؤتمر بكين عام 2000، الذي جاء لإقرار وتفعيل كلّ ما جاءت به اتفاقية "سيداو" من نصوصٍ وبنود.

وتدعو "سيداو" إلى المساواة التامة في الحقوق بين المرأة والرجل في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والمدنية. وتعتبر جميع الدول التي وقّعت ملزمةً قانونياً ودولياً بتنفيذها عن طريق سنّ القوانين التي تفعّل الحقوق الواردة فيها في المجتمع. وقد صادقت عليها 170 دولةً أكثرها من الدول النامية والفقيرة. ولم توقّع عليها كلٌّ من الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا، لتناقضها مع دستورها.

وتتألف اتفاقية "سيداو" من خمسة أجزاءٍ تحوي في مجملها 30 بنداً. وتعرّف مصطلح التمييز ضد المرأة بـ"أيّة تفرقةٍ واستبعادٍ أو تقييدٍ يتمّ على أساس الجنس، ويكون من آثاره أو أغراضه توهين أو إحباط الاعتراف بحقوق المرأة في حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية، أو في أيّ ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزوجية، وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل".

وتطالب الاتفاقية الدول المصدّقة عليها بتكريس مفهوم المساواة بين الجنسين في تشريعاتها المحلية، وبإلغاء جميع الأحكام التمييزية في قوانينها، وبسنّ أحكامٍ جديدةٍ للحماية من أشكال التمييز ضد المرأة، وبإنشاء محاكم ومؤسساتٍ عامةٍ لضمان حصول المرأة على حمايةٍ فعالةٍ من التمييز، وباتخاذ خطواتٍ للقضاء على جميع أشكال التمييز الممارس ضد المرأة من قبل الأفراد والمنظمات والمؤسسات.

محمد بشار

عارف كريز

اكرم اوسو

رودي سعيد

الإيزيديون في سوريا بين مأساة الماضي ومخاوف الحاضر

واقع الطائفة الإيزيدية في سوريا
تزايد المخاوف بعد مأساة شنكال

جابر جندو

شنكال حكاية المجزرة الاخيرة

شفان ابراهيم

الإيزيديّون وشروط الوجود

داريوس الدرويش

عدسة: رودي سعيد

واقع الطائفة الإيزيدية في سوريا
تزايـد المخـاوف بعد مأسـاة شنكـال

جابر جندو

يظن البعض ان الايزيديون مهاجرون قدموا الى سورية من البلدان المجاورة في الاونة الاخيرة وهذا الكلام واقعي ولكن لم يقل اصحاب هذا الظن بان الايزيديين في سورية من السكان الاصليين وتاريخهم في سورية يعود الى ألالاف السنين ولكن نتيجة الأضطهاد والحروب التي كانت تشن ضدهم كانوا دائما يهجرون من مناطقهم و يعودون اليها حتى وان طال الزمن .

فالايزيديون كانت لهم ممالك وامارات في سورية فهم حكموا الشام في فترات من تاريخها وللشام مكانة خاصة لديهم كما حكموا حلب او ما يعرف ب أمارة كليس التي كانت تمتد حتى حماة وكان يحكمها (الشيخ مند الشمساني الأيزيدي)وقلعة حلب يشهد بذالك وقد انتقلت الامارة الى ايدي عائلة جانبولا ابن قاسم (وهم الان عائلة جانبولاط في لبنان الدروز)كما كان للايزيديين وجود في جبل سمعان التي انتشرت فيها البعثات التبشيرية المسيحية بين الايزيديين

سياسات الانكار فرضت العزلة على الايزيديين

يتوزع الأيزيديون في سوريا حاليا على شكل تجمعات بعيدة عن بعضها ويتركز اماكن سكناهم بشكل اساسي في محافظة حلب والحسكة ومنطقة عفرين وتضم مدن الحسكة والدرباسية وعامودا وتربسبية وسري كانية اعداد من الايزيديين غير ان الاكثرية منهم يقطنون القرى .ويبلغ عدد قراهم في المحافظة اكثر من خمسين قرية كما ينتشرون في قرى عفرين وفي احياء حلب وتعدادهم في سورية غير معروف لعدم وجود احصائيات رسمية إلا ان التقدرات غير الرسمية تقدر اعدادهم باكثر من مئة الف نسمة حاليا على الرغم من ان اعدادهم كانت اكثر من ذلك بكثير قبل عشرات السنوات لكن الهجرة المتزايدة بينهم الى بلاد المهجر ادت الى انخفاض نسبتهم في سوريا .

تعرض الايزيديون منذو القدم الى حملات تشويه وطمس لتاريخهم لذلك تجمعوا في قرى لكي يكونوا بعيدين عن الاخرين كي لا ويسيئون الظن بهم ، عانوا الكثير وعلاقتهم مع الاخرين دائما يكون قائمة على الخوف والتردد والحذر

في سوريا لم يكن مسموحة لهم بناء اماكن عبادة الخاصة بهم ويخضعون للمحاكم الشرعية الاسلامية ولا يملكون اي حقوق لا من الناحية السياسية ولا حقوق الدينية او الثقافية .ولا وجود لاعتراف بديانتهم فهم يعتبرون مسلمين و اطفالهم يدرسون في المدارس الحكومية التربية الاسلامية

عدسة: رودي سعيد

.ولايوجد لهم قانون الاحوال الشخصية ..

يقول سعيد عبدي هو ناشط سياسي ايزيدي من راس العين مقيم في المانية " كنا نواجه الكثير من المشكلات والصعوبات في سوريا نحن اتبع الديانة الايزيدية حيث منعنا من ممارسة شعائرنا الدينية واحتفلاتنا ومناسباتنا او تدريس ديانتنا في المدارس كان هناك مادتين للتربية الدينية في المدارس وهما الاسلامية والمسيحية كنت اود دراسة الديانة المسيحية وقدمت بطلب الى التربية بالحسكة ولكنهم رفضوا واجبرت على دراسة الاسلامية " ويضيف سعيد "كنا نعاني اكثر من غيرنا حيث سلبت حقوقنا كسوريين اولا واكراد ثانيا حيث اخذت منا الجنسية و اخذت اراضينا واعطيت للغمر .وحرمنا من حقوقنا الثقافية والسياسية وكأيزيديين ولم يكن لنا اي شخص ايزيدي يمثلنا في البرلمان او الحكومة او الاوقاف او اياً من دوائر الدولة" .

العلاقة مع المكونات الاخرى

ويتذكر سعيد كيف كانت علاقة الايزيديين بالمكونات الاخرى في المنطقة التي كان يعيش فيها في سوريا والتي كان يعتبرها جيدة مع الاخرين قائمة على الاحترام والمودة ولكن بالرغم من ذالك كان هناك استفزازات ومضايقات بشكل غير مباشر من بعض الكرد والعرب من خلال بعض التصرفات والكلمات التي لايرغب الايزيدي بسماعها ويوضح سعيد قوله بالرغم من كل ذلك وكان وضعنا افضل بكثير من اوضاع الايزيديين في الدول المجاورة .

كثيرة هي القرى المختلطة التي يعيش فيها الايزيديين مع مكونات اخرى من عرب واكراد مسلمين ومسيحيين سريان في منطقة تربسبية (القحطانية) التي تبعد مسافة 30كم شرقي مدينة قامشلو ويتميز

علاقتهم بالجيدة . يصف زياد حامد عضو اللجنة الايزيدية بتربسبية وعضوا لجنة اغاثة اهالي شنكال في منطقة الجراح الأيزيديون في منطقة الجراح يعتبرون من احد المكونات التي تشكل نسيجا اجتماعيا متكامل في المنطقة وتميز الازبديون بالتعامل الجيد لا بل الممتاز مع كل المكونات في المنطقة وبدا ذالك جليا في قرية مزكفت حيث يقطنها بالاضافة الى الايزيديون المسلمين والمسيحيين وفي تل خاتون تعايشوا مع المسلمين وفي قرية الا رشى ايضا . وفي كر رشا تعايشوا مع السريان وفي قرية دريجيك مع المسلمين من الكرد والعرب والسريان بلغ عددهم في سبعينيات القرن الماضي الى حوالي خمسمئة عائلة عاشوا في ظروف اقتصادية قاسية بالاضافة الى حرمانهم من الجنسية وتسلط الاغوات عليهم مما دفع الشباب الى الهجرة الي المدن الكبيرة والسفر الى الخارج.. ويضيف زياد قائلا "بالنسبة لوضعنا الحاضر نحن لانجد انفسنا اقلية في مجتمعنا بصراحة لان المجتمع من حولنا لا ينظر الينا نظرة دونية و اقصائية واكبر دليل على المحبة والتسامح التي يعيشها الازيديون في المنطقة هي الحفاوة والتعاون الذي قدمه كل شخص الى اهلنا المهجرين من شنكال"

ويتفق الشيخ سليمان حتو من منطقة عامودا مع ما ذهب اليه زياد بقوله " علاقتنا مع المكونات الاخرى طيبة وجيدا ولا نشعر اليوم باي فرق بيننا وبالعكس بالمقارنة مع الايزيدية في كردستان العراق بالرغم من عدد الايزيدية هناك اكثر لكن نحن نعتقد بان تعامل المكونات الاخرى معنا وخاصة الحركات الكردية هنا تعطينا قيمة وامل بالمستقبل"

التحولات الاجتماعية وضعت الايزيديين في مهب الريح

وعلى الرغم من هذه العلاقات الطيبة مع المكونات الاخرى نجد ان ظاهرة الهجرة تضرب المجتمع الايزيدي خاصة بعد اندلاع الازمة في سوريا حيث دفعت الكثير منهم الى الهجرة باتجاه اوربا وبشكل خاص المانية ويشرح

عدسة: رودي سعيد

في سوريا لم يكن مسموح للأيزيديين بناء دور العبادة، اعتبروا مسلمين وخضعوا للمحاكم الشرعية الإسلامية ولا يوجد لهم قانون أحوال شخصية، وأطفالهم يدرسون مادة التربية الإسلامية في المدارس الحكومية

الشيخ سليمان اسباب الهجرة بين الطائفة الايزيدية في سوريا بقوله " نحن لانريد الهجرة لكن هناك عوامل كثيرة تدفعنا لذلك وخاصة مع تزايد خطر التنظيمات التكفيرية"

اما احمد دلف وهو استاذ مدرسة من منطقة عامودا مقيم حاليا في المانية يقول "الانسان في مجتمعنا المتخلف ليس له قيمة كإنسان. بعد قدومنا الى اوربا تعرفنا على الانسان الغربي" ويضيف كأيزيدي وخاصة في سوريا لم يكن لنا وجود بما للكلمة من معنى.

السيد حمود وهو من ايزيدي الدرياسية وعضو لجنة السلم الاهلي يتحدث عن التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي اصابة المجتمع الايزيدي في المنطقة بشكل عام وذلك نتيجة الحرب العالمية الاولى والثانية حيث كان لشعب الايزيدي نصيبا من ويلات الحرب .

ويصف حمود المشهد عقب الحرب بقوله تشرد الناس والعائلات وضيعوا بعضهم البعض في تلك الحقبة وبعد ذلك قرروا الذهاب الى سنجار حيث موطن الجبال, خوفا من جبروت الظالمين لكن الفرنسيين رسموا الحدود بين الدولتين العراقية والسورية فاجبر الايزيديين الى السكن في قرى جديدة في الخمسينات من القرن العشرين واصبحوا يعملون في مجال الزراعة والرعي وكان يضرب بهم المثل في مجالهم الا ان الاراضي التي كانوا يزرعونها لم تفي لهم قوتهم اليومية لذا انتشروا في ربوع الجريرة بحثا عن ارزاقهم وحتى وصلوا الى جبل عبد العزيز واشتغلوا بكافة انواع التجارة حتى التسعينات القرن الماضي.

ورغم تفائل الايزيديين بالمستقبل وخبرتهم في مجالات العمل كافة لكنهم فقراء بسبب زيادة النسل وعدم تهيئ فرص العمل لهم فكان البديل الهجرة الى الخارج حيث بداء الهجرة بشكل جماعي بعد ان روا لهم المهجرين من ابنائهم عن الحياة والمعيشة في اوروبا مقارنة بوضعهم في مناطق سكانهم وكيف واصبحوا غنيمة سهلة لكل انتهازي ومن الاحزاب بحسب وصف احدهم

عدسة: رودي سعيد

يقول السيد حمود عن علاقة الايزيديين مع المكونات الاخرى " الايزيديين يحبون التعامل مع بقية الاديان والدخول في علاقة الكرافة (الكرافة هي عبارة عن تقليد رائج في الوسط الكردي بوضع الطفل اثناء عملية الطهور في احضان شخص من ديانة اخرى) والشراكة مع بقية المكونات" .

الايزيديون يخشون من المستقبل

بعد اندلاع الثورة في سوريا استبشرا الازيديون خيرا وشاركو ا مع اخوانهم السوريين بالحراك والمظاهرات السلمية .ولكنهم ما لبثوا ان تراجعوا بسبب عدة عوامل لعل اهمها تعرض قراهم الى الهجمات من قبل الكتائب المقاتلة وجبهة النصرة حيث وقعت عدة هجمات القرى الايزيدية منها الهجوم على قسطل جندو بمنطقة عفرين ووصف المهاجمين السكان بالكفار . وهجوم جبهة النصرة وبعض الكتائب على قرى راس العين والتي بدأت بقرية الاسدية بتاريخ 17‘8: 2014 وادى هذا الهجوم الذي خلف قتلا وجرحى وتشريد للاهالي في قرى راس العين وبذلك تم تفريغ عدة قرى بسري كانية (راس العين) ومن جهة اخرى صدرت عن الهيئة الشرعية قرار شرعت فيه سلب ونهب والاستيلاء على املاك واراضي الايزيدي مراد درويش على اعتباره كافر كما تعرض الايزيديين في الحسكة لمضايقات وتهديد وخطف بعض الاشخاص هذا كلة اداى الى هجرة غير طبيعية في قرى الحسكة وعامودا وراس العين.

> رغم خبرة الأيزيديين في مجالات العمل كافة، لكنهم فقراء، ولم تهيّأ لهم فرص عمل، فكان البديل هو الهجرة بشكل جماعي إلى الدول الأوربية، وبشكل خاص ألمانيا التي ترحب بقدومهم

وبعد ما حدث في شنكال على اثر دخول تنظيم الدولة الاسلامية اليها وفرار اعداد كبيرة من سكانها الى الجبال واجبار ما تبقى منهم على الدخول الى الاسلام ازدادت مخاوف الازيدية

عدسة: رودي سعيد

في سورية و الخوف من المستقبل المجهول وباتوا يفكرون بالهجرة الجماعية اكثر من اي وقت مضى ،

وبالرغم من وضعهم الصعب الا انهم قدموا كل ما يستطيعون فعله لاخوانهم النازحين فقدموا لهم البيوت والملبس والغداء.

محاولة الحفاظ على الخصوصية وحماية الاخرين

معاذ ميرو عضو اللجنة الاداريةفي فرقة لالش الفلكلورية يقول " كنا نقدم نتدرب ونحضر للمناسبات بحذر شديد، في الست سنوات الاخيرة قدمنا عروضنا الفلكلورية بزينا واغانينا الخاصة وتعرضنا في احدى المناسبات للملاحقة والمضايقات بسسب مسرحية وهدفنا من الفرقة هو الحفاظ على التراث والفلكلور الايزيدي واحياه" ويضيف معاذ "نحن الازيديون غيرنا حتى لبسنا ومظهرنا ولم يعد هناك شيء خاص بنا واصبح اغلب الايزيديين ان لم نقل كلهم يبلبسون الزي العربي العكال وحتى النساء غيرو

ملابسهم والحياة الثقافية انعدمت عندنا حتى الان ونظرا للظروف لم نعد نعمل بحرية بسبب المخاوف الامنية

فواز ابو فايز من قرية دوكر وهي قرية ايزيدية يقول " على مر السنين لم يعتدي اي ايزيدي على الاخرين او يحدث مشاكل و الدين يفرض علينا ان نحب الاخرين ونحترمهم حتى ان الشخص الايزيدي عندما يصلي يقول دائما يا رب احمي الناس جميعا ونحن بينهم ،اي ندعو ان يعم الخير على الناس جميعا بغض النظر عن اي شيء ،في مفهومنا ان لم يكن جارك بخير فأنت ايضا لست بخير".

ويسرد ابو فايز كيف ان اهلي قريته حافظوا على شاب ارمني استطاع النجاة من المجازر التي وقعت بحق الارمن زمن العثمانيين وكيف انهم تمكنوا من تزويجه من فتاة ارمنية على طريقته الدينية ، ويذهب ابوفايز في سرده الى التاريخ ويستعيد ذكريات الاباء في دفاعهم عن الارمن .ففي سنة 1915 استطاع اكثر من اربعة الأف ارمني من النجاة من المجزرة والتجئو الى الايزيدية والازيديون حموهم وخاضوا حربا من اجلهم بقيادة حمو شرو وتعرض الايزيديون لحملة عسكرية نتيجة عدم تخليهم عن الارمن وفي سنة 1917 حارب القائد الايزيدي جانكيز من اجل الارمن وقاد خمسمئة مقاتل لنجدتهم.

شنكال حكاية المجزرة الأخيرة

شفان ابراهيم

كان الهاون كفيلاً باختراق سكينة الليل الحالك، وبعثرة جميع الأحلام. كانت الساعة تشير إلى الثانية صباحاً حين بدأت جحافل تنظيم الدولة الإسلامية بالهجوم على شنكال وغيرها من المناطق التي تسكنها الطائفة الإيزيدية.

استيقظت ديالا، الفتاة الكردية ذات العشرة أعوام، من الأقلية الإيزيدية، مذعورةً من هول المصيبة، والغبار الكثيف جرّاءَ هدم المنازل. وجدت نفسها، من دون أن يكون أهل بيتها حولها، ضائعةً وسط مدينتها. فجأةً، وجدت نفسها وسط حشدٍ كبيرٍ من الأهالي في أعلى قمة جبل شنكال، بصحبة إحدى العوائل التي أنقذتها واصطحبتها معها. كانت ديالا تبحث عن أمها وأبيها بينما الكلّ يهرب ليظفر بالذات. كانت عائلة ديالا من بين العوائل التي لجأت إلى الجبل. لكن، ولكثرة عدد النازحين، لم تتمكن ديالا من العثور عليهم. فقضت يومها الأوّل بعيدةً عنهم وسط العوائل النازحة التي تقدر بحوالي (10) آلاف نازح خلال أيام من اقتحام تنظيم الدولة الإسلامية لشنكال. ومن المتوقع أن يحلّ (10) آلاف آخرين ضيوفاً على هذه الجبال.

عدسة: رودي سعيد

حال ديالا كحال المئات من الأطفال الذين شرّدوا وضاعوا وسط المهجّرين. لعلّ من حسن حظها أن أحد أبناء جيرانها قد التقى بها صدفةً فاصطحبها إلى حيث لجأت عائلتها. غير أنّ مأساتها لم تنتهِ بعد، فقد أفاقت مذعورةً مرّةً أخرى، على صوت بكاء والديها. أدركت أن أخيها أري، البالغ من العمره سنةً، قد فارق الحياة، لعدم وجود الحليب.

نسرين، 22 سنة، الطالبة الجامعية في قسم الحقوق؛ روت مشهد أحد الآباء الذي جرحَ ساعده ليروي ابنه من ظمأ عطشه، لفقدان الماء والطعام. لم تستطع نسرين كبح دموعها وهي تصف هول المصيبة. ساهمت نسرين (كما قالت) في حفر سبعة قبورٍ لأطفالٍ رضّع ماتوا من الجوع. تقول نسرين بحرقة: "لماذا كلّ هذا الإجحاف بحق الإيزيديين؟ منذ أن دُوّن التاريخ والإيزيديون يتعرّضون للتنكيل والموت والإجحاف والفرمانات والمراسيم المميتة. هل حقاً أن الدين قد حلل ذبحنا؟".

تعرّض الإيزيديون خلال الأيام الماضية إلى أكبر مأساةٍ عرفها العراق منذ ثلاثة أعـوام؛ فقد شرّد الآلاف منهم، وسبيت نسائهم، وخطف أطفالهم، وقتل المئات منهم، ودفن بعضهم أحياء بعد سيطرة داعش على شنكال وباقي القرى. وعن هذا يروي أختين، الذي كان متوارياً عن الأنظار، لمجلة

عدسة: رودي سعيد

"صور" كيف أن المئات قتلوا في مجازر جماعية، والمئات دفنوا وهم أحياء، فيقول "أنا جاهزٌ للإدلاء بشهادتي في محكمةٍ عادلةٍ، لتثبيت الإبادة الجماعية التي تعرّض لها الإيزيديون".

عائلة تحسين دوغادي كانت هي الأخرى من العائلات الإيزيدية التي عانت من داعش، ولم تجد نفسها إلا في مجمّع خانك للنازحين في دهوك، بعد أن مشى أفرادها لأيامٍ عصيبةٍ على أثر مصيبة جبل شنكال. يقول تحسين: "الدعايات المغرضة هي الأخرى ساهمت في زيادة خوفنا، فقرّرنا اللجوء إلى الجبل". ويروي بغصّةٍ رحلته الراجلة على الأقدام حتى وصل إلى تلٍ كوجر، ومن هناك استقلّ وعائلته وعائلة أخيه ممو، الذي قتل على يد تنظيم الدولة الإسلامية، سيارة (بيك آب)، حتى تمكنوا من الوصول إلى سيمالكا ومن ثمّ الدخول إلى إقليم كردستان، بعد أن حفر الجوع والعطش والحرّ قسوتهم على ملامحهم.

يمتاز ملك (26 سنة) بصحةٍ جيدةٍ وجسمٍ رياضيّ. ولكنه يمتلك ذاكرةً سوداء مؤلمةً عنّ تلك الأحداث، حتى أنه لا يتمكن من النوم براحة، ويشاهد كوابيس مرعبةً كلّ ليلة، حتى بات النوم يشكل له هاجساً يخشى منه. كان الشاب يبكي على خالته التي توفيت في الطريق قبل وصولها إلى تل كوجر، فقد كانت تعاني من الضغط ولم تتحمّل عناء السفر. يقول ملك بعد أن وصل إلى ديرك: "صحيحٌ أنني ذاهبٌ إلى دهوك لإيصال زوجتي، لكنني أرغب في العودة إلى شنكال وزمار ومحاربة داعش. وأطالب حكومة الإقليم بتسليحي كي أتمكن من مجابهة هذه الآفة التي شوّهت الإسلام"

تحدثت (بريهان)، الاسم المستعار للفتاة العشرينية التي كادت أن تقع فريسةً في أيدي المهاجمين من تنظيم الدولة، لمجلة "صور" عن المجازر التي ارتكبتها "داعش" سواءً بحقّ الرجال وقتلهم، أم بسبي النساء، أو تعريتهنّ واغتصابهنّ أمام أعين أزواجهنّ وأبنائهنّ، ثم قتلهم. وتساءلت عن مستقبل الأطفال والبنات

عدسة: رودي سعيد

المخطوفين، فقد كشف مسؤولون محليون وبرلمانيون عن اختطاف أكثر من 700 امرأةٍ إيزيديةٍ بعد سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على سنجار. وعن ما يمكن أن يؤول إليه مصيرهم تقول: "قد يتمّ استخدام الأطفال في العمليات الانتحارية. ويكون مصير البنات إما سبايا وجواري في منازل وأوكار الداعشيين، أو سيتمّ بيعهنّ في أسواق الرقّ". وعن قصة فرض الإسلام عليهم قالت بريهان: "لقد طلبوا من الرجال إشهار الإسلام، وطلبوا ضماناتٍ أن يكون الإشهار صحيحاً، إذ عليهم المحاربة مع داعش، وتزويج بنات الإيزيديات للمجاهدين، وهدم المعابد الدينية للإيزيديين في شنكال وغيرها".

طلبوا من الرجال إشهار الإسلام، وحتى يكون إسلامهم صحيحاً عليهم المحاربة والجهاد في سبيل الله وتزويج بنات الإيزيديات للمجاهدين، وهدم المعابد الدينية للإيزيدية في شنكال

أما في الطرف الآخر، أي في المناطق الكردية في سوريا، فكانت الصورة تُفصح عن حالها؛ آلاف النازحين من الإيزيديين محمّلون على الشاحنات والقاطرات والسيارات والفانات، أنهكهم التعب، يحاول أهالي كركي لكي/ معبدة، وديركي/مالكية أن يقدّموا لهم المساعدة ريثما يصلوا إلى مخيم نوروز الذي أقيم في ديريك، أو من يريد متابعة طريقه إلى دهوك في إقليم كردستان.

في الطريق تتوقف إحدى السيارات، إذ فقد الشاب شوان حياته إثر إصابته بنوبةٍ قلبيةٍ حادّة. وأصرّت القوافل على الاستمرار في الحركة حتى الوصول إلى سيمالكا، المعبر المائيّ على نهر دجلة، الذي يربط بين طرفي الحدود السورية والعراقية. أسهم القائمون على المعبر، من كلا الطرفين، في نقل الآلاف من النازحين الإيزيديين يومياً.

سينان جابو، وقبل أن يغادر إلى دهوك من معبر سيمالكا، قال لمجلة "صور": إن كان الإسلام يحضّ على قتلنا عبر داعش... وسكت ثم استدرك قائلاً: "لم أكن أتصوّر أن يكون العالمان العربيّ والإسلاميّ غير مهتمَّين بنا إلى هذه الدرجة. هؤلاء يعلمون أننا، كديانة، نرمز إلى التواجد البشريّ منذ آلاف السنين في هذه المنطقة، وأننا من أوائل من استقرّ فيها. إضافةً إلى أننا نؤمن بوحدانية الله، ونتوجه إلى الله في كل مشكلةٍ نتعرّض لها، ومع ذلك لم يلبِّ أحدٌ نداء استغاثتنا".

الإيزيديّون وشروط الوجود

داريوس الدرويش

لا يبدو البحث في تأريخ المجازر الإيزيديّة موضوعاً لمقالة قصيرة، فبحثٌ كهذا ربّما يحتاج إلى مؤلّفاتٍ تستوفيه حقّه من الخوضٍ في أزمنة هذه المجازر وأسبابها والأحداث التي رافقتها. ولكن، قد يكون من المفيد الآن تناول الوسائل التي اتّبعها الإيزيديّون في الاستجابة لتلك المجازر، ومكّنتهم من الاستمرار حتى هذا الوقت كإيزيديّين.

تعدّدت الفرمانات (حملات الإبادة) التي صدرت بحقّ الإيزيديّين، حتى وصلت إلى 72 فرماناً، حسب عددٍ من المصادر. وقد انتهى معظمها إلى قتل العديد من أتباع الديانة الإيزيديّة وحرق قراهم وسبي نسائهم. إلا أنّها جميعاً لم تستطع الوصول إلى الإبادة الفعليّة لهم، رغم تعرّض أعدادهم للتناقص وانحسار مساحات سكنهم/سيطرتهم.

وباستثناء مجزرةٍ واحدةٍ في العصر العباسيّ، حصلت بعد قيام مير جعفر داسني بالثورة على العباسيين عام 840م، لا يكاد التاريخ يذكر مجازر أخرى حصلت بحقّ الإيزيديّين إلا ما تلا نشوء الدولة العثمانيّة وحتى بعد سقوطها، امتدّت من القرن السادس عشر وحتّى القرن العشرين، وتكثّفت في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر على يد الولاة الجليليّن (نسبةً إلى عائلة الجليلي التي حكمت الموصل لقرنٍ تقريباً) والباشاوات العثمانيّين، بمشاركة بعض الأمراء الكرد وبعض العشائر العربيّة.

يشير العديد من المصادر التاريخيّة إلى أنّ الإيزيديّين استطاعوا مواجهة جميع الحملات السابقة ودحر العديد منها، وإن بشكلٍ نسبيّ، وبالأخصّ الغزوات المتركّزة على جبل شنكال، وهو المعقل الإيزيديّ الثاني بعد منطقة الشيخان شمال الموصل، والأكثر تحصيناً بسبب طبيعته الجبليّة. وتذكر هذه المصادر بعض المعارك التي انتصر فيها الإيزيديّون على قوّاتٍ ضخمةٍ عبر استدراج الخصوم إلى دروب الجبال الوعرة، كما حصل مع حملة الفريق عمر وهبي باشا عام 1892م، والتي تكبّدت خسائر فادحة انتهت بموافقة الأخير على شروط الإيزيديّين كما هي، والتي كانت متركّزةً على عدم إجبارهم على التجنيد في صفوف الجيش العثمانيّ، وعلى السماح بإقامة شعائرهم الدينيّة. يُذكر قبلها أيضاً أنّ الإيزيديّين قتلوا والي الموصل عبد الباقي باشا الجليلي، قائد حملة الإبادة عليهم عام 1786م، وذلك بعد حصول الفرصة لبعض الإيزيديّين لمباغتة الوالي أثناء انشغال جنوده بنهب وسلب القرى الإيزيديّة. وكانت هذه العمليّة هي الفاتحة للحملات المتتاليّة التي شنّها ولاة الموصل من عائلة الجليلي على مناطق الإيزيديّة في شنكال وشيخان. وانتهت حملات والي الموصل، محمد باشا الجليلي، المتكرّرة على إيزيديّة شنكال عام 1794م (والذي قاد بنفسه حوالي 4 منها عليهم) بهزيمته واغتنامهم لمدافع الوالي، بعد قتل الأخير لسكان قرية (مهركان) كاملة.

كما لم يكن إيزيديّو شيخان أقلّ دفاعاً عن أنفسهم، فقد قاموا بصدّ

الحملة المشتركة بين قباد بك أمير العماديّة ومحمّد باشا والي الموصل. فقام حسن بك أمير الشيخان بكسر الجيشين، حوالي عام 1805م، وردّهم على أعقابهم. وكانت هذه الحملة هي الثانية لقباد بك وتلت هزيمته في الأولى، ممّا اضطرّه إلى طلب المساعدة من والي الموصل.

نظراً لقلّة تعداد الإيزيديّة، فقد كانوا بحاجةٍ إلى شجاعةٍ عظيمةٍ للوقوف أمام جحافل الجيوش هذه. وقد تحوّلت محفّزات الثبات والشجاعة إلى عاداتٍ شعبيّةٍ لديهم، لعلّ أبرزها هو كيف كان المقاتل الإيزيديّ يرسم حول نفسه دائرةً لا يخرج منها إلا بالموت، وذلك للبقاء والثبات في أرض المعركة لأطول مدّةٍ ممكنة. فتحوّلت هذه العادة إلى أساطير شوّهت هذا المضمون وقلبته إلى أنّ الإيزيديّين لا يريدون فقء عين إبليس بخروجهم من الدائرة. وكانت هذه الأساطير تتردّد ضمن الدعاية الإسلاميّة لتنفير الناس من الإيزيديّة.

قام الإيزيديّون، إلى جانب الدفاع عن النفس وصدّ الهجمات، باللجوء إلى مناطق أخرى والبحث عن الأمان هناك. فأثناء حملة سليمان باشا (أبو ليلة) والي بغداد عام 1752م طلب عدد من الإيزيديّين الأمان والعفو من الوالي، فأمر بتهجير نحو 3000 منهم إلى نواحي ماردين جنوب شرق تركيا، واستمرّ في حملته على جبال شنكال حيث قتل العديد ودمّر قراهم ومساكنهم وسبى نسائهم. حصل نفس الأمر في حملة علي باشا الذي خلف سليمان باشا على ولاية بغداد عام 1802م، إذ قام بتجريد حملةٍ أخرى للهجوم على إيزيديّة شنكال. وبسبب ضخامة الحملة وعملياتٍ النهب والسلب التي حصلت، قامت مجموعةٌ من هؤلاء الإيزيديين بالاستسلام وأخذ الأمان من الوالي، إلا أنه قام بإرسالهم إلى عاصمة الخلافة العثمانيّة حيث تمّ إعدامهم، حسب بعض الروايات.

أمّا أثناء حملة الأمير محمد باشا أمير سوران، والمعروف بـ (ميري كور) أو (الأمير الأعور) عام 1832م، فقد تمّ أسر عددٍ ضخمٍ من الإيزيديّين،

تقول بعض المصادر إنّه يربو على 10,000، تمّ أخذهم مع أميرهم علي بك إلى رواندوز معقل محمد باشا، حيث قام بقتل علي بك و100 آخرين لعدم تخلّيهم عن دينهم، أما الباقي فقد اعتنق الإسلام خوفاً ممّا حصل مع الآخرين. كانت بعض الحملات الأخرى أيضاً، وبسبب شراستها، تتضمّن إسلاماً إجباريّاً للإيزيديين بين أيدي قيادة الحملة. كما حصل مع ميرزا بك وبعض قادة الإيزيديّة الآخرين ممّن استدعاهم الفريق عمر وهبي باشا قبل شنّ الحملة، ودعاهم إلى دخول الإسلام، فقبل الأمير ميرزا وأخوه وأميرٌ آخر، فقلّدهم الفريق النياشين ومنحهم لقب (باشا). إلا أنهم، وحال عودتهم إلى قراهم، أعلنوا براءتهم من الإسلام وعودتهم إلى دينهم، ممّا دفع الفريق عمر وهبي باشا إلى شنّ الحملة عليهم، والتي أدّت إلى خسارته وقبوله بشروطهم.

إذاً، فصراع الإيزيديين كان صراعاً وجوديّاً ضدّ الخطر العثماني-الإسلامي. وقد تعرّضوا في سبيل ذلك لعددٍ ضخمٍ من الحملات التي ارتكبت المجازر والسبي بحقّهم، ودمّرت قراهم ونهبت أموالهم. ولكنّهم، وبحكم قلّة عددهم، مارسوا طرقاً مختلفةً عدا الصدام المباشر. فمثلاً، قام حسن آغا، زعيم عشيرة (الحسنيّة)، وهي من عشائر الإيزيديّة، بتقديم 12000 رأس غنم طلبها (بالول) والي بازيد (جنوب غرب دهوكً – كردستان العراق) من أجل بناء قلعته، بعدما خيّره الأخير بين الإسلام أو دفع الضريبة للمساهمة في بناء القلعة. ورغم ذلك فقد هاجر حسن آغا مع أبناء عشيرته، في الربيع التالي، بعد علمه بأنّ والي بازيد كان يجمع علماء المسلمين من أجل إعداد حملةٍ على

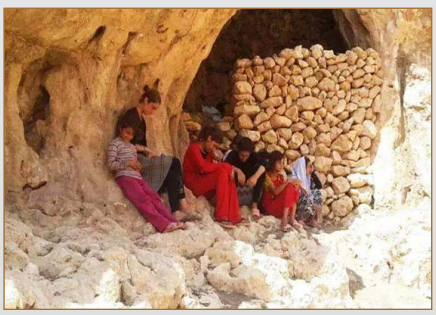

عدسة: رودي سعيد

تحولت محفزات الثبات والشجاعة في وجه الأعداء إلى عادات شعبية لدي الإيزيديين، كأن يرسم المقاتل حول نفسه دائرة لا يخرج منها إلا بالموت، فتحولت هذه العادة إلى أساطير شوهت على أن الإيزيديين لا يريدون فقأ عين ابليس بخروجهم من الدائرة

الإيزيديّة، فنزحوا إلى الحدود التركيّة الروسيّة. ويبدو أنّ الإيزيديّين كانوا يفضّلون سلطة إمارة بهدينان على ولاية الموصل. فأثناء النزاع الذي حصل بين الجليليين ولاة الموصل وزبير باشا أمير بهدينان، عام 1807، حول أحقيّة الولاية على إمارة الشيخان، وقف أمراء الشيخان مع البهدينانيين بعدما ألحق السلطان العثمانيّ إمارتهم بولاية الموصل. فرفض الشيخان دفع الضرائب وإبداء فروض الطاعة للجليليين، وظلت إمارة الشيخان فعليّاً تحت سلطة بهدينان. ويبدو أنّ قبول التبعيّة لإمارة إسلاميّة كان نتيجة قناعة الإيزيديّين باستحالة إنشاء إمارتهم المستقلة في ظلّ الخلافة العثمانيّة-الإسلاميّة، ففضّلوا التبعيّة لقرابة الدم واللغة على التبعيّة لولاية الموصل، وكانوا السبب الرئيسي في عدم سيطرة ولاة الموصل على إمارة الشيخان، وبقائها كمنطقة حكمٍ ذاتيٍّ تحت سلطة البهدينان.

الآن، يختلف العصر عن سابقه، فلم يعد مقبولاً اليوم إجبار أحدٍ على تغيير دينه. وعلى الرغم من بقاء بعض الفئات ضمن عقليّة القرون السابقة، إلا أنّ المجتمع العام في الشرق الأوسط والعالم لم يعد يسكت عن هكذا حملات. وتحوّلت رسائل الافتخار والمديح لمرتكبي المجازر من قبل المؤرّخين وعلماء الدين، والمواطنين أحياناً، في العهد العثمانيّ، إلى رسائل إدانة وتنديد بالحملة الأخيرة التي أطلقتها داعش على الإيزيديّين، من قبل مختلف الفئات المجتمعيّة في العراق وسوريا. وكذلك تحوّلت سياسة ترك الإيزيديّين لمصيرهم، التي اتّبعت عدّة مرّاتٍ من قبل القادة الكرد في السابق، إلى سياسةٍ تدافع عن وجودهم في مناطقهم، كما لاحظنا عند توجّه المقاتلين الكرد من أجزاء كردستان الأربعة إلى جبل شنكال والمناطق المجاورة له، بهدف الدفاع عن الإيزيديين ضدّ هجمات داعش.

إدمان المخدّرات في سوريـا
ظاهرةٌ جديدةٌ من ظواهر الـحرب

ليليا نحاس

الإدمان على المخدّرات ظاهرةٌ اجتماعيةٌ جديدةٌ تفشّت في المجتمع السوريّ الذي يعاني من التمزّق وويلات الحرب والصراع السياسيّ والأهليّ. لا يبدو غريباً اليوم، في ظلّ هذه الظروف الاستثنائية، الحديث عن سهرات السمر و«الزهزهة» بين الشباب، والقصد طبعاً السهرات الجماعية التي يقومون فيها بتناول المخدرات. وتتوارد إلى مسامع الجميع قصص مدمني المخدرات وتضحياتهم في سبيل الحصول على نشوة المخدّر، التي يظنّون أنها قد تعوّض عما يعانونه من مصاعب وآلام.

انتشارٌ وبائيٌّ بين الشباب

يشير الاختصاصيون إلى أن الشباب هم الأكثر عرضةً للوقوع في فخّ الإدمان، إلا أن الموادّ المخدّرة تعدّ خطراً على جميع الفئات الاجتماعية وجميع الأعمار. ويرى الكثيرون أن السبب الأساسيّ هو التمزق الاجتماعيّ الناتج عن الحرب، ويعتبرون بعض البيئات حاضناً مثالياً للإدمان. لكن السيد عابد، وهو مرشدٌ تربويٌّ يعمل في أحد مراكز العلاج النفسيّ، له رأيٌ آخر: «من المجحف أن نتحدّث عن أن طبيعة المجتمع تساعد على إنتاج هذه الظاهرة. يعلم الجميع أن الإدمان هو من آفات هذا العصر، وهو يصيب الدول المتقدّمة والنامية والفقيرة على حدٍّ سواء. حتى أن بعض المراهقين يندفعون إلى التجربة ظناً منهم أن شرب الحشيش أو المخدّر هو موضة شباب العصر».

ويضيف: «أعتقد أن هذه الظاهرة لا تزال ضمن نطاقٍ معينٍ يمكن تحديده، ولم تفلت الأمور من أيدينا بعد. التوعية وملاحقة المروّجين والتجّار كفيلةٌ بالحدّ من هذه الظاهرة. بالرغم من كل ما يحدث، أعتقد أنه على جميع النشاطات التوعوية أن تعوّل على وعي الشباب السوري بدلاً من لومهم وأخذ دور الموجّه والآمر».

ويضيف الأستاذ عابد: «معظم الذين اهتمّ المركز برعايتهم خلال السنوات السابقة هم من غير المتعلمين والأميين، كما أن معظمهم كان من الطبقة الفقيرة. أما اليوم فيوجد ازديادٌ ملحوظٌ في عدد المدمنين من الطبقات المثقفة والمتعلمة. لست مع الاعتقاد الاجتماعيّ السائد بانتشار المواد المخدّرة في الجامعات والمعاهد السورية، لكن الإدمان يصيب اليوم المتعلمين وغير المتعلمين على حدٍّ سواء». ويفسّر انتقال ظاهرة الإدمان إلى الفئة الواعية في المجتمع: «يسعى الأشخاص المتعلمون والطموحون تحديداً إلى تحقيق ذاتهم خلال سنوات شبابهم. وعندما لا تساعدهم ظروفهم المحيطة، ويشعرون بانسداد الأفق، يلجأون إلى الإدمان، لأن هذه الظروف تسبّب لهم ضغطاً نفسياً أكثر من غيرهم. على عكس غير المتعلمين والبسطاء في المجتمع، الذين يلجأون إلى المخدّر كوسيلةٍ للتسلية لا أكثر».

ويؤكد الصحفيّ سامر أن تعاطي الحشيش والعقاقير المخدّرة بات شائعاً في الأوساط الشبابية المثقفة في سوريا، باعتباره رمزاً للتمرّد والانفصال عن القيم التقليدية للمجتمع، إذ بات الحشيش طقساً «ثقافياً» و«ثورياً» في تلك الأوساط.

ظروف الحرب والاكتئاب دوافع للخطوة الأولى

يؤكد اختصاصيون أن الظروف النفسية الصعبة التي يعيشها السوريون اليوم زادت من حالات الاكتئاب، ويندفع الكثير من مرضى الاكتئاب إلى تناول المخدّرات. ومعظمهم يقدمون على هذه الخطوة في مراحل تسبق تشخيصهم أو معرفتهم بإصابتهم بالاكتئاب. ويؤكد الدكتور مروان: «يتحوّل البعض من مرضى اكتئابٍ تسهل مساعدتهم إلى مدمنين على حافة الهاوية».

يحدثنا الشاب علي عن أول سهرةٍ جرّب فيها المخدرات بالقول: «كنت مكتئباً بشدّة عندما ذهبت إلى أحد الأصدقاء بهدف الترويح عن النفس، وجلسنا نتسامر ونشرب الشاي. وفجأةً بدأت أعيش لحظاتٍ من الشرود والفرح، وشعرت بالنشوة خلال نصف ساعةٍ فقط. لم أكن أعرف أن صديقي دسّ لي مادّةً مخدّرةً كنوعٍ من المزاح، كما قال. أعجبني الشعور وبتّ أتردّد إلى بيته بملء إرادتي. تناولت حبّة «يا مسهرني»، وهو الاسم الشائع لعقار الكبتاغون بين المدمنين. وانتقلت بعدها إلى تجربة حبّة «الشبح»، وهي تمنح شعوراً بالسعادة وعدم النعاس. ثم جرّبت عقاراتٍ أخرى لم أعرف تركيبها، كانت توصل إلى النشوة الجنسية. بدأت العلاج منذ ثلاثة أشهر، عندما اكتشف والدي الحالة المزرية التي وصلت إليها. ولم أشف تماماً حتى الآن».

المسلحون في طليعة مستهلكي المواد المخدّرة

ويبدو أن انتشار المخدّرات بين المقاتلين، من طرفي النزاع في سوريا، هو الظاهرة الأبرز مع استمرار الحرب السورية. إذ بات تعاطي العقاقير المخدّرة وتدخين الحشيش أمراً مألوفاً حتى في معسكرات الجيش النظاميّ وفي صفوف بعض الجماعات الإسلامية المحاربة!

يقول الصحفيّ سامر: «ينتشر تعاطي المخدّرات بكثرةٍ بين المسلحين في سوريا، لأنه يمنح المقاتلين بعض النشوة في ظروف الحرب القاسية، كما أنه يساعدهم على تخفيف التوتر والخوف أثناء الاشتباكات وتحت القصف. وكثيراً ما ينفّذ متعاطو المخدرات أصعب العمليات وأكثرها خطورةً برباطة جأشٍ عاليةٍ ودون أن يرمش لهم جفن. وغالباً ما يرمون بأنفسهم إلى الموت دون وجلٍ».

ويضيف سامر: «بعض مرتكبي المجازر والأعمال الوحشية قاموا بأفعالهم تحت تأثير المخدرات. وعادةً ما يستغلّ القادة العسكريون انتشار المخدّرات بين صفوف جنودهم للسيطرة عليهم بشكلٍ تامٍّ، وضمان طاعتهم لكل الأوامر مهما كانت صعبةً أو وحشية».

ويختم حديثه بالقول: «بالتأكيد، تسهم القوى المتصارعة في الأزمة السورية في انتشار ظاهرة تعاطي المخدّرات في المجتمع. بل إنها كثيراً ما تعمل على الإتجار بها وتهريبها عبر الحدود، لزيادة عائداتها المالية، أو لتحقيق مكاسب شخصيةٍ لبعض الجنود والضباط. وبعد أن كنا نهرّب الحشيش من تركيا، صرنا نصدّره إليها بكمياتٍ كبيرة».

إدمان «الأدوية» في المرتبة الأولى

يعدّ توافر المواد المخدّرة في السوق، على اختلاف كمياتها وأنواعها، أساس المشكلة. إذ لا يصعب اليوم على المدمنين، أو من يهمّون بالتجربة، الحصول عليها. وقد نشّط انتعاش التهريب هذه الأيام حركة تهريب المخدّرات، فمن المهرّبين من يبيع بضاعته داخل سورية، ومنهم من يمرّر بضائعه عبر البلاد ليوصلها فيما بعد إلى دولٍ مجاورة. ويعدّ كلٌّ من «الكبتاغون» و«الأوبرفال» و«البالتان» أكثر هذه المواد انتشاراً. وهي من المستحضرات الدوائية المصنّعة محلياً، والتي يعمل المدمنون بطرقهم الخاصة على الحصول عليها دون وصفاتٍ طبية، أو يتم تهريب كمياتٍ منها من دولٍ أخرى. وهذا النوع الأخير أشدّ خطراً من العقاقير المصنّعة محلياً، لعدم الثقة بطبيعة الموادّ التي تدخل في تركيبه.

يتعاطى المدمنون هذه العقاقير بجرعاتٍ أكبر من الجرعات الدوائية المحدّدة، فتسبّب لهم حالةً من فقدان الإدراك، تشعرهم بالانفصال عن محيطهم، وتمنحهم شعوراً بالسعادة واللذة. وقد أعلن فرع دمشق لمكافحة المخدّرات عن مصادرة كمياتٍ ضخمةٍ من المخدّرات خلال الأشهر الفائتة. ويقول أحد الموظفين في الفرع، رفض الكشف عن اسمه: «صادرنا في محافظة دمشق وحدها كمياتٍ كبيرةً من الحشيش والهيروين والكوكايين والكبتاغون، إضافةً إلى اعتقال العشرات من المروجين والمئات من المتعاطين لهذه المواد. تبلغ الكميات المصادرة

ضعف الكمية المصادرة في ذات الوقت من السنة الفائتة، وهذا مؤشرٌ خطيرٌ على انتعاش سوق التعاطي والإتجار».

مراكز العلاج وإمكانياتٌ محدودة

يقول الأستاذ عادل، من المرصد الوطني لرعاية الشباب: «يهتمّ المرصد بمساعدة الأشخاص الذين لديهم رغبةٌ شخصيةٌ في التخلص من الإدمان. مع هذا فإن المركز يعاني من ضعف الإمكانيات، مقارنةً مع حجم هذه الأزمة الاجتماعية. عدد الغرف التي يتضمّنها المركز لا يزيد عن 35 غرفة». وعن طبيعة الموادّ التي كان يتعاطاها المدمنون النزلاء في المرصد يقول: «معظم الذين راجعوا المرصد من المدمنين على الهيروين. وهم من المرضى الذين وصلوا إلى مراحل متقدّمةٍ في الإدمان، وتسبّبوا في أذيةٍ كبيرةٍ لأجسادهم وأدمغتهم، لذا يعطيهم المرصد الأولوية. هناك أيضاً مدمنو الحشيش والكوكايين والكحول، إضافةً إلى مدمني الأدوية المنوّمة والمهدّئة وبعض أدوية رفع المزاج المخصّصة لعلاج داء باركنسون».

مع إدراك الجميع لتفاقم هذه الظاهرة المرضيّة في المجتمع السوري، فلا وجود لأرقامٍ وإحصائياتٍ حقيقيةٍ تحدّد بدقةٍ عدد المدمنين أو حتى تقترب منه، إضافةً إلى غياب الجمعيات التي تعنى بمحاربة الظاهرة والبحث فيها. ويبدو أنه في خضمّ الحرب الدموية التي تشهدها البلاد، وأولوية تأمين مستلزمات الإغاثة والعلاج لمصابي الحرب والمحاصرين، يعتبر الكثير من الناشطين في الشأن العامّ أن العمل على متابعة ظاهرة الإدمان هو من الكماليات التي لا يملك المجتمع السوريّ ترف الاهتمام بها حالياً.

تقارير إنسانية عن الواقع الســوري

واحد وعشرون قتيلاً تحت التعذيب في ثلاثة أيام فقط

والأمم المتحدة تطالب بتوطين مئة ألف لاجئ سوري في أوربا

إعداد: كمال السروجي

مليون نازح يضافون إلى سكان الساحل السوري

أعلنت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن عدد سكان المناطق الساحلية المستقرة في سوريا، ارتفع بنسبة 50% ، مع تزايد أعداد النازحين الذين فروا من أعمال العنف المستمرة في بقية المحافظات السورية.

وحذر المهندس المائي في الصليب الأحمر الدولي باتريك لويزييه من أن موجة النزوح قد تؤدي إلى صعوبات لدى النازحين والمجتمعات المضيفة على السواء. لافتاً إلى استنفاد الموارد المحلية إلى أقصى درجة. وأضاف لويزييه أن السلطات تكافح لمواكبة التدفقات الأخيرة من الأسر التي فرت من حلب والمناطق الأخرى المتضررة مباشرة من جراء أعمال العنف.

وانتقل إلى اللاذقية وطرطوس منذ بداية النزاع منتصف 2011، نحو مليون شخص، مما أدى إلى تضخم عدد السكان المحليين بنسبة 50 %. وأكد لويزييه الذي يعمل في طرطوس، أن عائلات كثيرة تصل إلى المدينة ومعها أشياء زهيدة للغاية، وتتسم ظروف المعيشة في معظم الملاجئ بصعوبة بالغة. وأشار إلى أن الأولوية حالياً بالنسبة للصليب الأحمر الدولي والهلال الأحمر العربي السوري هي تحسين فرص مجتمعات النازحين في الحصول على المياه النظيفة والغذاء والرعاية الصحية.

وفي حين تقيم غالبية هؤلاء النازحين في ملاجئ مؤقتة أو مخيمات عشوائية، تسعى اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى توزيع المواد الغذائية والحاجات الأساسية على النازحين بالتعاون مع الهلال الأحمر، إذ قدمت مساعدات إلى نحو 160 ألف نازح في طرطوس واللاذقية في حزيران الماضي.

وتتنوع الفئات التي نزحت إلى الساحل السوري، بين رؤوس الأموال التي نقلت منشآتها إلى الساحل السوري، وخصوصاً مدينة اللاذقية، وصولاً إلى الطبقة الفقيرة التي فقدت كل شيء، ولم تجد سبيلاً لاستمرار حياتها سوى التطوع مع قوات النظام وجيش الدفاع الوطني.

إطلاق سراح 694 معتقل من أصل 215 ألف

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان، الإفراج عن 694 معتقل من سجون النظام، حتى تاريخ العاشر من حزيران 2014، على خلفية العفو الرئاسي الذي أصدره بشار الأسد، في أعقاب ما دعي بالانتخابات الرئاسية التي عقدت في الثالث من حزيران الماضي. ولم يفرج عن أحد بعد هذا التاريخ ممن شملهم المرسوم الرئاسي.

وتقدر الشبكة السورية لحقوق الإنسان أعداد المعتقلين لدى السلطات السورية داخل مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية، بما لا يقل عن 215 ألف معتقل، من ضمنهم 85 ألف هم في عداد المفقودين قسرياً.

إضافة إلى ذلك وثقت الشبكة، اعتقال مالايقل عن 109 أشخاص مدنيين، وذلك بعد أسبوع واحد فقط من إصدار العفو، ومن بين المعتقلين سبع نساء.

الأمم المتحدة تطالب بإعادة توطين مئة ألف سوري خلال عامين

طالبت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، الدول الأوروبية بتوفير التوطين الدائم لمئة ألف سوري خلال العامين المقبلين، لتخفيف الأعباء عن دول الشرق الأوسط التي تستقبل معظم اللاجئين السوريين.

وأضاف مكتب المفوضية، أنه بينما فر 2.9 مليون سوري إلى تركيا والأردن والعراق ومصر، فإن دولاً في أوروبا استقبلت 123 ألف شخص فقط.

وحثت المتحدثة باسم المفوضية ميليسا فليمينج، الدول الأوروبية على

تقاسم الأعباء.
وأضافت: «هذا يشمل تعزيز الطرق القانونية لوصول اللاجئين السوريين إلى أوروبا».

كما أكدت على أن الدول لا يتعين عليها فحسب أن تقبل السوريين كلاجئين، لكن يتعين عليها أيضاً أن تـدرس خيارات أخـرى، مثل إعادة توطينهم بشكل دائم وقبولهم لأسباب إنسانية، وكذلك منحهم تأشيرات عمل ودراسة.
وأضافت المفوضية أنها قلقة بشكل خاص من أن العديد من دول شرق وجنوب أوروبا تعيد طالبي اللجوء عند حدود بلادهم البرية والبحرية، مشيرةً بذلك إلى بلغاريا وقبرص واليونان وإسبانيا وألبانيا والجبل الأسود وروسيا وصربيا وأوكرانيا.
وفي سياق متصل قالت وزارة الخارجية النمساوية، أن 1719 مواطناً سورياً تقدموا بطلبات لجوء إلى الجهات المعنية النمساوية، بالإضافة إلى 500 لاجئ سوري تم قبول طلباتهم لأسباب إنسانية.
وطالبت وزيـرة الداخلية النمساوية يوهانا ميكلليتنر، بتوزيع اللاجئين السوريين بشكل عادل على دول الاتحاد الأوروبي، بعد أن أسفرت الأوضاع المتفاقمة والحرب المحتدمة فى سوريا عن حـدوث زيـادة كبيرة فى أعـداد اللاجئين السوريين الوافدين إلى النمسا، بشكل ساهم في زيادة عدد اللاجئين بشكل عام فى النمسا بواقع 3% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق 2013.
وعلى الصعيد الأوروبي، توقع خبراء شؤون الهجرة زيادة عدد اللاجئين السوريين على مستوى دول أوروبا خلال العام الجاري، مرجعين السبب إلى الحرب الأهلية الدائرة في سوريا، وهى القضية التي تشغل وزراء داخلية دول الاتحاد الأوروبى، كما ظهر فى اجتماعهم الأخير الذى استضافته مدينة ميلانو الإيطالية لبحث سبل استقبال نحو 150 ألف عائلة سورية لظروف إنسانية.

النظام السوري يقتل من السوريين أكثر ما قتلت إسرائيل من أهالي غزة

ذكرت الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن «عنف النظام السوري ضد المدنيين، تجاوز عنف إسرائيل ضد الفلسطينيين في غزة، خلال

نفس الفترة التي بدأت فيها عمليات قصف القطاع قبل عدة أيام.
وذكرت الشبكة أنه «في الفترة ما بين 7 و10 تموز الجاري، قتلت قوات النظام السوري ما لا يقل عن 134 مدني من بينهم 25 طفل، و8 سيدات، و21 شخص تحت التعذيب، فيما قتلت إسرائيل جراء القصف الجوي 87 مدنياً، من بينهم 19 طفلاً و12 امرأة».
ولفتت الشبكة إلى أن «النظام السوري تفوق على النظام الإسرائيلي في قتل المدنيين، وأن أرقام الضحايا الفلسطينيين مستمدة من وزارة الصحة في قطاع غزة، بينما تأتي أرقام الضحايا السوريين من توثيق فريق الشبكة».
وذكرت الشبكة أيضا أن «عمليات قتل النظام السوري، دليل صـارخ، على تعمد استهداف المدنيين، مرتكبة بذلك جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية».
ولاحظ فريق توثيق الضحايا في الشبكة خلال نفس الفترة، تسجيل ارتفاع حاد في أعداد الضحايا، بسبب ظروف التعذيب في معتقلات النظام.

المرصد السوري لحقوق الإنسان يصدر إحصائية جديدة

أصدر المرصد السوري لحقوق الإنسان إحصائية جديدة، أشار فيها إلى ارتفاع حصيلة القتلى في النزاع السوري إلى أكثر من 170 ألف شخص، بينهم نحو تسعة آلاف طفل وستة آلاف امرأة.
وأوضح المرصد الذي يتخذ من لندن مقراً له، إنه وثق مقتل 171509 أشخاص منذ اندلاع الاحتجاجات السورية في 18 آذار 2011، تاريخ سقوط أول قتيل في محافظة درعا، حتى تاريخ الثامن من تموز 2014.
وأشار المرصد إلى أن القتلى هم 56495 مدنياً بينهم 9092 طفلاً، و65803 من عناصر القوات النظامية والمجموعات المسلحة الموالية لها، في حين بلغ عدد القتلى من المعارضة 46301، يدرج بينهم عناصر الدولة الإسلامية، بالإضافة إلى 2910 قتيلاً مجهولي الهوية.

ورجح المرصد أن يكون العدد الحقيقي للقتلى في صفوف الكتائب المقاتلة السورية والقوات النظامية أكثر من ذلـك، لكن يصعب عليه توثيقها بدقة، بسبب التكتم الشديد من الطرفين على الخسائر البشرية.
217 رياضياً قتلوا في سوريا على يد قوات النظام
قالت الشبكة السورية لحقوق الإنسان، إن أكثر من 217 رياضي سـوري، قتلوا جراء عمليات قوات النظام العسكرية، منذ انطلاق الاحتجاجات السورية في آذار 2011، فضلاً عن بتر أعضاء ما لا يقل عن 345 آخرين، فيما لا يزال 34 رياضي معتقلين حتى الآن.
وفي تقرير للشبكة تزامن مع بطولة كأس العالم لكرة القدم المقامة في البرازيل، أكدت الشبكة أن «القتلى سقطوا جراء عمليات النظام المختلفة، من قصف بـري وجـوي، وعمليات اقتحام، وقنص».
وكان النظام قد أطلق سراح عميد الرياضيين السورين الفارس عدنان قصار، بعد اعتقال دام أكثر من عشرين عاماً، إثر انتصاره في لعبة الفروسية على باسل الأسد شقيق رئيس النظام الحالي بشار الأسد.

المناطق الحرّة
موجة العولمة وترهّل السيادة

أحمد الياس

المناطق الحرّة آليةٌ قديمةٌ من آليات التجارة والتنمية، تعود أقدم تجاربها إلى عصر الإمبراطورية الرومانية، إذ تشير المعلومات إلى تخصيص جزيرة DELOS في بحر إيجة لأغراض إعادة الشحن والتخزين وإعادة التصدير إلى خارج حدود الإمبراطورية. وفي العصر الحديث عمدت البلدان الاستعمارية إلى إنشاء المناطق الحرّة، ولا سيما في الموانئ الاستراتيجية، كأداةٍ للربط مع مستعمراتها (جبل طارق 1704 م؛ سنغافورة 1819 م؛ هونغ كونغ 1842 م).

وبالرغم من قدم فكرة المناطق الحرّة وتطبيقاتها إلا أننا لا نستطيع الوقوف على تعريفٍ موحّدٍ لها، إذ تختلف تشريعات وقوانين البلدان في تناولها للموضوع، بل إننا نجد اختلافاً حتى في استخدام المصطلح. فإلى جانب مصطلح المنطقة الاقتصادية الحرّة يستخدم البعض مصطلح المنطقة الاقتصادية الخاصّة أو المنطقة التجارية الحرّة أو المنطقة الحرّة التصديرية، لا سيما في ظلّ تطوّر ماهية وأنماط الأنشطة التي تتمّ في المناطق الحرّة، التي لم تعد قاصرةً على الشكل التقليديّ للمناطق الحرّة التي تتخذ شكل منطقةٍ محدّدةٍ جغرافياً لا تخضع السلع الواردة إليها أو المصدّرة منها للحقوق الضريبية أو الجمركية، بعد أن ظهرت إلى الوجود المناطق الحرّة الاستثمارية والمناطق المصرفية الحرّة والمناطق الصناعية العلمية ومناطق التأمينات الحرّة. لذلك فإن أغلب التعريفات تتناول جانب الشكل دون الإحاطة بالمضمون المتسارع في التطوّر، وإن كنا نستطيع تحديد ثلاثة ملامح مشتركةٍ في معظم التعريفات، وهي:

- المنطقة الحرّة مساحةٌ جغرافيةٌ محدّدة.
- لا تخضع للقانون الجمركيّ أو الضريبيّ للدولة التي توجد فيها.
- تُمارَس فيها الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية.

بطبيعة الحال، تتعدّد الأهداف التي ترمي إليها البلدان عند اتخاذ القرار بإنشاء المناطق الحرّة، حسب ظروف كلّ بلد، بحسبانها خطوةً لدمج الاقتصاد الوطنيّ بالاقتصاد العالميّ، والعمل على مواكبة التطورات والتأقلم معها أولاً بأول. وفي مقدمة هذه الأهداف إنشاء المشروعات الإنتاجية الصناعية الموجّهة إلى التصدير، بغرض زيادة حصيلة البلد من العملات الأجنبية والمساعدة في تخفيض عجز ميزان المدفوعات. كما أن الاستثمارات الأجنبية، بما تورده من أساليب إنتاجٍ وإدارةٍ حديثة، تساعد على نقل التكنولوجيا. بالإضافة إلى التخفيف من حدّة البطالة وإيجاد فرص عملٍ جديدةٍ للشباب، وتخفيف الضغط السكانيّ عن مناطق العاصمة والمدن الكبيرة ولفت الأنظار نحو المناطق المهمّشة والنائية بغرض تنميتها اقتصادياً.

لتحقيق هذه الأهداف وغيرها لا بدّ من توافر مقوّماتٍ أساسيةٍ لدى اتخاذ القرار بإنشاء المنطقة الحرّة، تتجسّد بالدرجة الأولى بوجود قرارٍ سياسيٍّ يهدف إلى التوفيق بين مصالح البلد المضيف والشركات الساعية لتعظيم أرباحها. فالشركات المستثمرة تهتمّ بمخاطر عدم الاستقرار السياسيّ وعدم اليقين، إلى جانب وجود اقتصادٍ كليٍّ مستقرٍّ ومتحرّرٍ من التدخلات الحكومية، ونظامٍ ماليٍّ فعّالٍ يعتمد المعايير العالمية، وبنيةٍ تحتيّةٍ جيدة قادرةٍ على خدمة المشاريع المتوطنة في المناطق الحرّة، ووجود سوقٍ داخليةٍ واسعةٍ أو موقعٍ استراتيجيٍّ يسهّل التواصل مع الأسواق المجاورة، بالإضافة إلى الأيدي العاملة الرخيصة والماهرة والمتدرّبة. وبطبيعة الحال، يستدعي هذا النشاط الاقتصاديّ الهائل، بتشعباته الاجتماعية والسياسية، وجود تنظيماتٍ تشريعيةٍ وقانونيةٍ واضحة المعالم تتمتع بالثبات النسبيّ، بما تتضمّنه من حوافز ومزايا، وتقترن بالشفافية والحيادية وتمنع الاحتكار، وتحدّ من مظاهر الفساد، بموازاة سلطةٍ قضائيةٍ فعالةٍ تحمي القانون.

في الواقع، من الملاحظ على الصعيد العالميّ ازدياد وتيرة إنشاء المناطق الحرّة منذ أواخر عقد الخمسينيات من القرن الماضي، بموازاة حصول تطوّرٍ كبيرٍ في ماهية نشاطها والغرض منها وحيّز انتشارها الجغرافي، بحيث ارتفع عدد المناطق الحرّة من 25 عام 1970 إلى 5000

منطقةٍ حرّةٍ عام 2006 - منها 3000 منطقةٍ مخصّصةٍ للتصدير - موزّعةٍ في 120 بلداً حول العالم، تعود ملكية 80% منها للقطاع الخاصّ، وتوفر نحو 41 مليون وظيفة، وبعوائد تصديرٍ تناهز 600 مليار. وبعبارةٍ أخرى، باتت المناطق الحرّة نموذجاً مصغراً لعمليات تدويل الإنتاج وعولمة الأسواق.

فعلى سبيل المثال، تعدّ المنطقة الحرّة ماكيلا دوراس في المكسيك من أشهر المناطق الحرّة في العالم، إذ تتمركز فيها أكثر من 2100 شركةٍ معظمها من الشركات الأمريكية، ويُستخدم فيها حوالي نصف مليونٍ عاملٍ مكسيكيّ. وتدرّ المنطقة كميةً كبيرةً من العملة الصعبة، فتعدّ المورد الثاني لدعم ميزان المدفوعات المكسيكيّ، بعد النفط.

إن إنشاء المناطق الحرّة يستوجب التوفيق بين الأبعاد الاقتصادية للمناطق الحرّة بحسبانها تندرج ضمن الاستثمار - معظمه أجنبيّ - واستقلالها الجمركيّ، وبعبارةٍ أخرى تأثيرات آليات اقتصاد السوق الحرّ، وبين البعد السياسيّ الهادف إلى الحفاظ على مصلحة البلد وسيادته. وبما أنه لا يمكن ضمان العائد الاقتصاديّ لإنشاء المناطق الحرّة، تبعاً لتوجّهات رأس المال وشروط التنافسية وتحكّم القرار السياسيّ أحياناً بوجهة الاستثمارات، فإن تقييم النتائج الاقتصادية وغير الاقتصادية لإنشاء المناطق الحرّة يرتّب آثاراً قانونيةً تكشف حدّة تأثير آليات العولمة من شركاتٍ متعدّدة الجنسيات على حساب البلد المضيف.

فالمتطلبات الأساسية لإقامة المناطق الحرّة تشكل تقييداً كبيراً لسيادة الدولة، كما هو الحال مع ضرورات توفير بيئةٍ قانونيةٍ وتنظيميةٍ مرنةٍ عبر تشريعاتٍ خاصّةٍ تحدّ من حقوق العمال في التنظيم أو في الإضراب، وعدم تحديد سقفٍ معينٍ للحدّ الأدنى من الأجور، ومنح نسبةٍ كبيرةٍ من الإعفاءات والمحفّزات المالية والضريبية، وتحرير التجارة بالنسبة لصادرات الشركات المستثمرة وإعفاء وارداتها من الرسوم والضرائب، وعدم تحميلها نفقات حماية البيئة، إلى جانب تكفُّل الدولة بإنشاء البنية التحتية اللازمة وتوفير مستلزمات الإنتاج -كالمواصلات والطاقة..- وتقديم الأراضي مجاناً أو بأسعارٍ زهيدة. وهو ما يعني تنازل الدولة عن

جزءٍ من سيادتها كشرطٍ أساسيٍّ للإيفاء بمتطلبات إقامة المناطق الحرّة.

وينصبّ في ذات النتيجة الاستغلال المفرط للبيئة ونسب التلوّث العالية في المناطق الحرّة، نظراً لسعي الشركات العاملة لإنتاج أكبر قدرٍ من السلع مع التقليل من تكاليفها الإنتاجية والتزاماتها ومسؤولياتها، ومن ضمن ذلك تكاليف حماية البيئة. فعلى سبيل المثال، تشير العديد من الدراسات إلى أن الشركات العاملة في منطقة التجارة الحرّة في ماكيلا دوراس -في المكسيك- لا تتوافر لديها بياناتٌ نظاميةٌ عن تصريف ما يقارب 95% من نفايات إنتاجها، وأن نسب التلوّث في المناطق المجاورة ازدادت بصورةٍ كبيرة، وأن المياه المستخدمة للشرب تتضمن نسباً عالية من التركيزات تزيد بمقدار ستة آلاف مرّة عن المعايير الأمريكية للمياه الصالحة للشرب. وقد ازدادت في المنطقة الأمراض والتشوّهات، وخاصةً للأطفال حديثي الولادة. ويضاف إلى ما سبق ترسّخ ظاهرة استغلال حقوق العمال، على أساسٍ مفاده أن المناطق الحرّة تعني حريةً أكبر للأعمال وحريةً أقلّ للأشخاص. فالهدف الأساسيّ لتمركز الشركات في المناطق الحرّة هو الاستفادة من المزايا المتوافرة، وخاصةً فيما يتعلق بكثافة الأيدي العاملة وتدنّي الأجور. ويعبّر البعض عن ذلك بأن "قادة الدول الوطنية يفقدون أساس سيطرتهم على التراب الوطنيّ، ويتوجب عليهم أكثر فأكثر الخضوع لمطالب العالم الخارجيّ؛ لأن الأجانب صاروا داخل أسوارهم".

جودت سعيد، غاندي العرب والإسلام

سومر العبد الله

لم يهتمّ مفكرٌ معاصرٌ بقضايا التسامح والاعتدال واللاعنف مثل اهتمام الشيخ جودت سعيد في أغلب مؤلفاته وأطروحاته الإسلامية، حتى غدا الشيخ وفكره يمثل تياراً خاصاً من تيارات الفكر الإسلاميّ الرافض للعنف والتطرّف، في ظلّ صعود التطرّف والتكفير في أفكار الحركات والدعاة الإسلاميين، والتي بدأت تجتاح العالم الإسلاميّ في النصف الثاني من القرن الماضي.

تأثر الشيخ بفكر الاعتدال لدى مالك بن نبي ومحمد إقبال، ومثل امتداداً طبيعياً لمدرستهما الفكرية. قاده هذا التأثر إلى التعرّف على مالك بن نبي في مصر، حين كان سعيد يدرس الأدب العربيّ في جامعة الأزهر، وكان منخرطاً حينها في الحياة الثقافية في مصر، واقترب من الحركات الإسلامية التي كان تنظيم الاخوان المسلمين يمثل أبرزها، دون الانخراط في صفوفها، وبقي مراقباً ناقداً لمسارها وأفكار دعاتها. ونتيجة مشاهداته نشر في عام 1966 كتابه "مذهب ابن آدم الأوّل: مشكلة العنف في العالم الإسلاميّ". وتأتي أهمية هذا الكتاب في أنه أوّل محاولة لصياغة مفهوم لاعنفيٍّ إسلاميٍّ في التاريخ المعاصر، وفي أنه أوّل ردٍّ، وأكثرها جذريّةً وتطوراً، على كتابات سيد قطب التي شكلت الأساس الفكريّ لحركات العنف الإسلاميّ، بالرغم من أن مفكرين إسلاميين آخرين ردّوا على سيد قطب.

حاول سعيد مخاطبة الشباب المسلم عبر عدّة كتبٍ إرشاديةٍ نشرها كسلسلةٍ بعنوان "سنن تغيير النفس والمجتمع". وهي تقوم بمعالجة مشاكل الحياة الشخصية والاجتماعية، مع التركيز على أن اللاعنف هو طريقٌ أصيلٌ في الإسلام لا بديل عنه. ولإثبات نظرته حول اللاعنف الإسلاميّ يعود الشيخ إلى نصوص القرآن، وخصوصاً الآية 27 من سورة المائدة، حين رفض هابيل أن يدافع عن نفسه أمام قابيل وقال له: "لئن بسطت إليّ يدك لتقتلني ما أنا بباسطٍ يدي إليك لأقتلك إني أخاف الله رب العالمين". بهذه النظرة وغيرها حاول جودت سعيد التضييق على الحركات الإسلامية في توسّلها العنف ضد العنف والمجتمع. وقام بتطوير نظرته تجاه مسألة اللاعنف في عام 1988 عبر نشر كتابه "اقرأ وربك الأكرم"، عندما طوّر مفهوماً جديداً لتفسير القرآن ساعده على تدعيم فكرة اللاعنف الإسلاميّ بشكلٍ أفضل. فقد ركز الكتاب على أن التفسيرات المختلفة لنصوص القرآن شكلت تحدياً حتى للصحابة، وأن موضوع تفسير النصوص كان نقطةً هامةً في الخلاف الذي وقع بين الخليفة علي بن أبي طالب والخوارج. وفي هذا السياق يتوسّل سعيد لتبيان نظرته من نصوص التراث الإسلاميّ وأئمته في فهم نصوص القرآن، مثل قول الغزاليّ: "من طلب المعاني من الألفاظ ضاع وهلك".

(إذا نجحت الثورة السورية بالسلاح فسنظلّ محكومين بالسلاح الذي نحكم به منذ 1400 سنة، من حكم معاوية إلى يومنا هذا. كلّ من أخذ بالسيف، بالسيف يهلك. والديمقراطية لا تحلّ في بلدٍ إلا إذا أجمع الفرقاء فيه على الاحتكام لا إلى القوة بل إلى الصندوق. هذه أشياء بدهيةٌ ولا يتكلم بها أحد...)؛ بهذه الرؤية واجه جودت سعيد فوضى السلاح والقتل الحاصلين في سورية. ولم تحمِه نظرته المتسامحة من الهجوم عليه واتهامه بالتواطؤ، وهو المشارك في الثورة والمبارك لها منذ بدايتها، عبر مشاركته المعروفة من خلال الدعوة إلى جهاد الكلمة في محاضرةٍ ألقاها في مدينة جاسم جنوب سورية، والتي زارها في الشهور الأولى من انطلاق الحراك الثوريّ، ومدينة دوما في ريف دمشق.

تعرّض سعيد، المولود في قرية بئر عجم الواقعة في الجولان المحتلّ، عام 1931، لعدّة مضايقاتٍ واعتقالاتٍ كان آخرها عام 2000 أثناء انتخابات التوريث لبشار الأسد، حين قام بكتابة كلمة "لا" في بطاقته الانتخابية، معبّراً عن معارضته لسياسة التوريث.

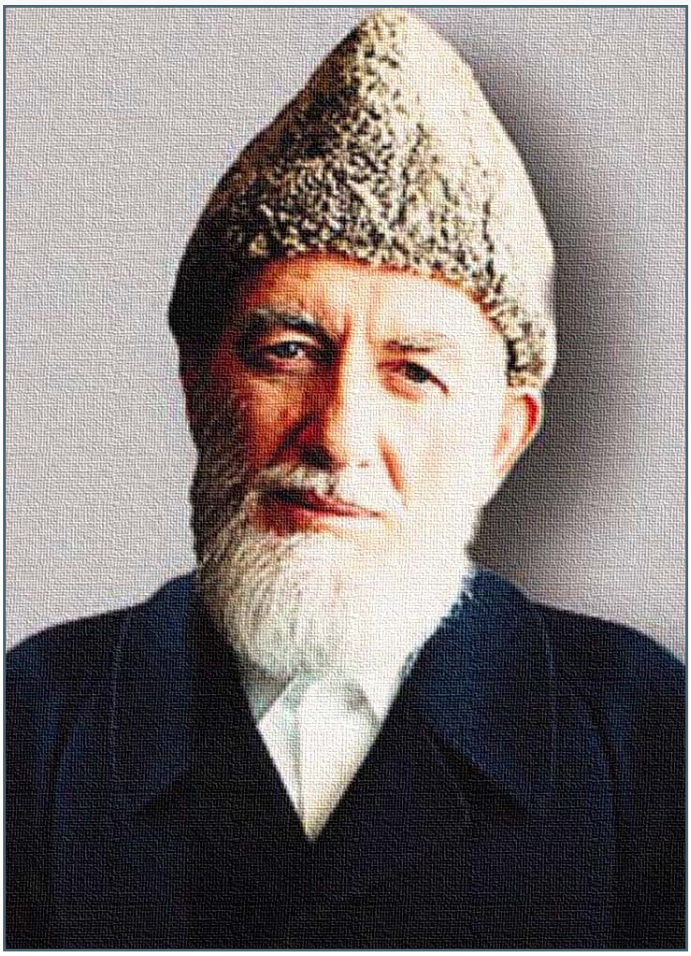

فيلم «الجميع بخير» لجوزيبّي تورناتوري
سرطان العصر: العزلة

عمار عكاش

لم يحدث أن جَمَع مخرجٌ بين السويّة الفنيّة العالية والجماهيريّة مثل تورناتوري. اتسمت أفلامه بالجمع بين الواقعيّة والرومانسيّة ولمساتٍ بسيطةٍ من سيرياليّة فيلليني.

حكايةُ أبٍ من أسرةٍ تقليديّةٍ من الجنوب الإيطاليّ تفرّق أولاده في أرجاء إيطاليا، وتوفّيتْ زوجته وبدأ يعاني من سرطان العصر؛ داء العزلة. يذهب الأب لزيارة أبنائه من حينٍ لحين، فيحضّر الأبناء أنفسهم ليظهروا في أبهى صورةٍ ويخفوا حقيقةَ مشاكلهم عن أبيهم، كي يحافظوا على وهم العائلة السعيدة الذي يمدّه بطاقة الحياة. وفي النهاية يكتشف الأب فجأةً الحقائق جميعها، ويتداعى عالمه الموهوم، قبل أن يعيد ترميمه ويستمرّ في الحياة. فما يتحدّث عنه تورناتوري هو العزلة الداخليّة التي تقبض على خناقنا رغم أنّنا محاطون بالبشر. ومثل معظم أفلامه يمزج تورناتوري بين الكوميدي والمأساوي Tragicomic لربّما هو إيقاع الحياة ذاتها بلغةٍ بصريّةٍ سينمائيةٍ ومنطوقاتٍ حواريّة.

إلى جانب العزلة، يأتي محورٌ آخر هو الهوّة الجيليّة بين الجيل الجديد الحديث وبين الجيل القديم بقيمه المتكلّسة. يتحرّك هذان المحوران على خلفيّةٍ عامةٍ للفيلم هي نقد الحضارة الحديثة، والحنين إلى عالمٍ صغيرٍ كان محدوداً وكابحاً لحريّة الفرد ولكن كان من السهل القبض على معناه والشعور بالحميميّة فيه من خلال بناه الأوليّة، كالعائلة وعلاقات الوجه للوجه.

استخدم تورناتوري أدواتٍ مختلفة، منها تقنية الفَلْتَرة الزرقاء للصور Blue filter في بعض المشاهد ليعبّر عن جوّ الاكتئاب والعزلة. مثال ذلك: في مشهد رقصة الفالس يراقص الأب سيدةً مسنّةً ويتحادثان عن علاقة كلٍّ منهما بأبنائه، وفي المشهد الـذي يغادر فيه الأب منزل ابنته ليلاً وينام إلى جانب المشرّدين ثم يخاطب أبناءه واحداً واحداً، وفي مشهد العشاء الجماعيّ المُفترَض يجالس الأب ابنيهِ على طاولةٍ فارغة تعجُّ بالصحون، إذ يلتقط تورناتوري الصورة من الطرف الآخر للطاولة ليظهر إحباط الأب المكابر.

ومن الأساليب الرمزية في تصميم المشاهد Mise-en-scene تجميد كلّ الناس في المشهد، حين يتصل الأب هاتفياً بابنه المُنتحر، فنرى حشوداً يجمعها المكان دون رابطٍ بينها، فلكلٍّ منهم عالمه الخاصّ. وأيضاً يستخدم المخرج صورة الأبناء أطفالاً في بداية كلّ مشهدٍ يلتقي فيه الأب بأبنائه الكبار، ليعبّرعن فكرةٍ بسيطةٍ هي أن الأبناء في عيون آبائهم يبقون أبداً أطفالاً.

يعاضد الحوار الصور البصريّة، تتوّجهُ عبارةٌ يقولها الأب الذي يكابد الوحدة: "لا أصدق أن إنساناً يموت من الوحدة مع وجود وسائل النقل والكومبيوتر والهاتف". ويُختَم الحوار والفيلم بجملةٍ يقولها الأب أمام قبر زوجته: "أبناؤنا يشقّون طريقهم في الحياة، إنهم جميعاً بخير".

وفي صورٍ شعريّةٍ شفّافة يعرض تورناتوري سطوة التكنولوجيا والحياة الحديثة: في مشهد الأيل الذي يقتحم زحام السيارات، وفي مشهد كَنْس الطيور الميتة من الشوارع بعد أن تضلّ طريقها في سماء روما المخنوقة بالدخان والتلوّث، وفي صور المشرّدين، اللصّ، بائعة الهوى، والمشهد الذي يوهم فيه الحفيد الجدّ بوجود حشرات سراجات الليل في سماء روما، وهي التي اختفت منذ زمان طفولة الجدّ.

وتجيء الموسيقا التصويرية للمبدع إنيو موريكونه كجزءٍ من الحبكة، وهي مزيجٌ من كلاسيكيّات الأوبرا، خاصةً أن الأب بطل الفيلم من عشاق الأوبرا.

الجميع بخير قصيدةٌ سينمائيةٌ لتورناتوري، يحلّق فيها بين الخيال والواقع، وبطريقةٍ تذكرني بمحمود درويش في تمريره أفكاراً كبرى بسلاسةٍ فنيّةٍ تجعلها محبّبةً للقلب.

ولنتذكر تلك الجملة الرمزيّة الطريفة التي تكرّرت عبر الفيلم: نحتاج العنب لصنع النبيذ. فهل ضللنا دربنا إلى كروم الروح؟!

شبكة النساء الديمقراطية: WDN

شبكة المرأة من أجل الديمقراطية (WDN)، التي تأسست في آذار عام 2006، مبادرة من المعهد الدولي لزيادة المشاركة السياسية والقيادة والتمثيل في المناصب المنتخبة للمرأة.

وتعمل شبكة المرأة من أجل الديمقراطية على تحقيق هذا الهدف من خلال ربط النساء مع أقرانهن في الدول الأخرى واللاتي يشاركن نفس الصعوبات، وتقديم الإرشاد من النساء أصحاب الخبرة واللاتي يشغلن مناصب قيادية في مجالاتهن، ومن خلال التدريبات المنمية للمهارات المصممة لملاقاة احتياجاتهن المحددة.

ويعمل فريق الشبكة في المعهد الدولي الجمهوري على مراقبة الشبكة العالمية، ورعاية التواصل بين أعضائها، وإقامة الوقائع والتدريبات في جميع أنحاء العالم. كما تقدم إليهم المساعدة من قبل مجلس استشاري دولي ترأسه 14 امرأة يوفرن الاستشارة الإستراتيجية والخبرة والتجربة.

والأهم في كل ذلك أن شبكة المرأة من أجل الديمقراطية عبارة عن شبكة يقودها الأعضاء وتعتمد على الإرشاد مباشرة من أعضائها لتحديد احتياجات المرأة في جميع أنحاء العالم. وتستخدم هذه المعلومات لتصميم البرامج وتنفيذها لمواجهة المشاكل والمخاوف الخاصة بأعضاء الشبكة بصورة دقيقة.

تعمل الشبكة في 60 دولة في كل منطقة في العالم. وقامت النساء في 15 دولة بتأسيس فروع للشبكة والتي تعد شراكة بين شبكة المرأة من أجل الديمقراطية ومجموعات من أعضاء داخل الدولة. تتحد الفروع تحت مظلة واحدة لاستهداف الحواجز التي تقيد من تمكين المرأة داخل بلدها. وما يميز تلك الفروع عن المنظمات الأخرى للمرأة في تلك الدول هي أن عضويتها تكون متعددة القطاعات ومتعددة الانتماءات.

المعهد الوطني الديمقراطي : NDI

منظمة غير ربحية، وغير منحازة، وغير حكومية، تعمل في سبيل دعم وترسيخ المؤسسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم من خلال مشاركة المواطنين، وتعزيز ثقافة الانفتاح والمساءلة في مؤسسات الحكم.
عمل المعهد، منذ نشأته في العام 1983، وبالتعاون مع شركائه المحليين في 125 بلداً، على جمع أفراد ومجموعات بهدف تبادل المعلومات والتجارب والخبرات. وقد تمكّن شركاؤه بفضل ذلك من الاطّلاع عن كثب على أفضل الممارسات في مجال التنمية الديمقراطية الدولية. كما رسّخت هذه المقاربة المتعددة الجنسيات الاعتقاد بأنّ الأنظمة الديمقراطية تجمعها مبادئ جوهرية مشتركة في ظلّ غياب أي نموذج ديمقراطي موحّد.

يدعم المعهد، في إطار عمله، المبادئ المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وعلى مدار سنوات، عمل المعهد مع أكثر من 13 ألف مجموعة مدنية على تنفيذ برامج مدنية شملت التربية المدنية وتوعية الناخبين، وجهود حثّ الناخبين على الاقتراع، التنظيم والمدافعة حول قضايا معيّنة، ومراقبة الموازنة ورصد أعمال الحكومة. فكانت هذه البرامج تسهم في تفعيل مشاركة المواطنين في المسار السياسي.

وكان المعهد رائداً في مجال استخدام التكنولوجيا، باعتبارها جزءاً لا يتجزّأ من التنمية الديمقراطية. فقد ساعد المواطنين على استحداث وتطوير أدوات للمدافعة والتنظيم والتعبئة، بطريقةٍ تجعل مؤسسات الحكم أكثر عرضة للمساءلة، وتحثّها على إفساح المجال أمام التغيير الاجتماعي والسياسي الذي يقودون مسيرته. يعمل المعهد أيضاً مع مؤسسات الحكم من جهة لإيجاد حلول تكنولوجية أفضل وتحسين مستوى الخدمات المقدّمة إلى الناخبين، وتتبّع مشاريع القوانين وإشاعة الوعي حيالها، ومع الأحزاب السياسية من جهة أخرى للإفادة من أدوات التكنولوجيا في مجالات التوعية، والاستهداف، وجمع التبرعات، وتوزيع الموارد.
يتعاون المعهد مع الهيئات التشريعية في كل أنحاء العالم لدعم عمل المشرّعين وموظفيهم في مجال تعزيز قدرات اللجان، ومراقبة العمل التشريعي، والقواعد الإجرائية، ووصول المواطنين إلى المعلومات، والكتل البرلمانية، وتوعية الناخبين.

مجلة سيدة سوريا

سيدة سوريا، مجلة سورية تعنى وتهتم بشؤون المرأة السورية كجزء من نضال المرأة في العالم، وهي تعتبر منبراً إعلامياً يتمتع بالثقة والاحترام والقدرة على التأثير، يحاول تعريف نساء سوريا بحقوقهن، ويساهم في تشكيل رأي عام نسائي سوري يعي حقوقه، ويبحث عن سبل تحصيلها. تطبع المجلة قياس A4، 52 صفحة وستصل إلى 90 صفحة مع نهاية العام.

انطلاقاً من حاجة المرأة السورية لمن يفتح أمامها الخيارات، من خلال المعرفة، وإدراك حقوقها، وحقيقة المهمة المنوطة بدورها للنهوض بسوريا، هدفت سيدة سوريا إلى مساعدة السوريات على:

1- التعبير عن أنفسهن، محققات حضوراً في المشهد السياسي والاجتماعي والاقتصادي السوري. ويكون ذلك خطوة للحصول على تمثيل قانوني وتشريعي، كلما اتضحت أهميتهن في الانتخابات، فهن نصف الناخبين.

2- تحرير المرأة من خلال البحث في تطوير القوانين التي تطال حقوقها وكل ما يخصها في ارتباطاتها الاقتصادية والاجتماعية والشخصية مع المجتمع.

3- تكريس ثقافة التعددية وقبول الآخر والعيش المشترك، ما يساهم في إرساء قواعد السلم الأهلي وإعادة المجتمع السوري إلى رحم اللحمة الوطنية.

4 - نشر كل ما من شأنه أن يعزز مفهوم التسامح الديني الذي عرف عن المجتمع السوري.

5- العمل على ضم قضية المرأة السورية ونضالها، إلى قضية المرأة في العالم، للمساهمة في المنجز الإنساني والاستفادة منه في آن معاً.

نريد للمرأة السورية أن تأخذ دورها الكامل في هذا السياق، ليس بآلية صورية كما دأب النظام، وكما تفعل المعارضة في العديد من هياكلها اليوم، وإنما بفعالية وقدرة على التأثير والتغيير، تمكّنها من النهوض بسوريا المنشودة، سوريا لكل أبنائها.

نريد أن نفتح الأفق لما يمكن أن تصل إليه المرأة، ونسعى كي لا تكتفي سيدات سوريا بالنحيب وتقبل الخسارة، بل ليكنّ مشاركات في القرار، وفي بناء سوريا والنهوض بها نحو رسالتها الإنسانية.

المركز السوريّ للعدالة الانتقالية

المركز السوريّ للعدالة الانتقالية – مسعى (SCTJ)، هو منظمةٌ غير حكومية وغير ربحية، مستقلةٌ سياسياً ودينياً. وهو عضوٌ مؤسّسٌ في (مجموعة تنسيق العدالة الانتقالية) التي انضمّ إليها عددٌ من المنظمات السورية العاملة في مجالات العدالة الانتقالية والديمقراطية والسلم الأهليّ.

يسعى SCTJ إلى تطبيق آليات العدالة الانتقالية من أجل الوصول إلى المصالحة الوطنية. ويتبنى مجموعة الاستراتيجيات العالمية المتبعة في العدالة الانتقالية، عبر تطبيق هذه الاستراتيجيات:

1- الاستراتيجيات القضائية.

2- لجان الحقيقة والمصالحة، ولجان تقصّي الحقائق.

3- إصلاح المؤسّسات.

4- التعويض وجبر الضرر.

5- تخليد الذكرى.

6- إعادة دمج القوى العسكرية ضمن المجتمع.

يعمل SCTJ على تحقيق أهدافه من خلال آليات عملٍ متعدّدة، ومنها:

1- التوعية العامة للمواطنين، وللفئات المجتمعية، وللقوى الفاعلة ضمن المجتمع، من خلال الورشات التدريبية وعبر وسائل الإعلام.

2- المناصرة والحشد والتأييد: من خلال علاقات المركز مع أصحاب القرار، سواءً على المستوى المحليّ أو الوطنيّ، والتأثير على هذه الجهات.

3- التنسيق والشراكة وبناء التحالفات مع المنظمات والجهات السورية والدولية العاملة في مجال العدالة الانتقالية والسلم الأهـلّي والتنمية وجمعيات الضحايا والمنظمات والجمعيات العاملة على حماية السوريين من نتائج الحرب نفسياً وجسدياً.

ويقوم المركز حالياً بإعداد دراسةٍ حول نظرة المجتمعات المحلية إلى العدالة الانتقالية؛ نقاط الاختلاف والتوافق فيما بينها، وحول الشكل الأنسب الممكن للعدالة الانتقالية بناءً على رؤية هذه المجتمعات. كما يضع في خططه القريبة تنفيذ ورشاتٍ تدريبيةٍ، حول طرق الالتزام بمعايير حقوق الإنسان، مع الشرطة الحرّة في محافظتي حلب وإدلب، بعد الاتفاق معها.

اللايك التي قصمت ظهر هيئة التنسيق- تحليل سياسي

ملاذ الزعبي

شغلت قضية استقالة أو إقالة عضو هيئة التنسيق الوطنية رياض درار من منصبه في الهيئة نتيجة لايكٍ فيسبوكيّ الأوساط الدولية والإقليمية والمحلية، بالتزامن مع انتشار الشائعات والتكهنات والتحليلات حول أسباب الحادثة وخلفياتها ومغزاها.

صحيفة النيويورك تايمز عنونت صدر صفحتها الأولى الصادرة اليوم "The Mysterious Like"- اللايك الغامض. ونقلت الصحيفة عن من وصفته بالمصدر المقرّب من أحد المقرّبين من شخصٍ على معرفة بالدكتور هيثم مناع أن اجتماعاً عاصفاً لهيئة التنسيق وجميع أفرادها البالغ عددهم طنعشر شخص قد عقد في مكتب حسن عبد العظيم بشارع النصر بدمشق، وحضره هيثم مناع عن طريق سكايب، بهدف نقاش آخر المستجدات على الساحات الفيسبوكية والإقليمية والدولية (أما المحلية فليست ذات أهميةٍ لأن هيئة التنسيق أكبر من الشأن المحليّ).

وأشارت الصحيفة إلى أن جدول الاجتماع كان مرتباً بحسب الأهمية من الأكثر أهمية إلى الأقل أهمية وفق الترتيب التالي: -1 لايك رياض درار، -2 ستاتوس منذر خدام، -3 قرار أوباما ضرب داعش واعتقال صفوان عكاش ووصول عدد اللاجئين السوريين لثلاثة ملايين والمؤتمر

الصحافي المشترك لوزيري الخارجية الإيراني والروسي ومصير عبد العزيز الخير ورفيقيه.

وكشف المصدر، بحسب النيويورك تايمز، أن درار كان قد وضع لايكاً على ستاتوس لأحد المعجبين بالهيئة فحواه أن "هيثم مناع ثاني أفهم شخص بالعالم"، مشيراً إلى أن هذا اللايك أثار استياء مناع لأن درار بهذه الطريقة وكأنه يقول إنه ثمة أحد ما في هذا العالم يفهم أكثر من مناع.

وتابعت الصحيفة الأميركية أن درار برّر اللايك بالإشارة إلى أنه فهم من الستاتوس أن الجميع يقرّ بمدى فهم هيثم مناع ولكنها تترك المجال في الوقت نفسه لشخص قد يكون هو الأكثر قدسيةً وأهميةً في العالم، لافتاً إلى أنه كان يعتقد أن المركز الأول يعود لنبيّ المسلمين محمد بن عبد الله، وأن الأب إلياس زحلاوي مثلاً سيعتقد أن بشار الأسد هو صاحب المركز الأول، فيما سيرى جورج صبرا أن المركز الأوّل يعود لأبو محمد الجولاني.

من جانبها، وفي افتتاحيتها المعنونة "-Drar? & What Happened be tween Manna" - ما الذي حدث بين منّاء ودرار؟، أوضحت صحيفة الواشنطن بوست أن درار أقيل ولم يستقل من الهيئة، مضيفةً أن إقالته لم تكن بسبب وضعه لايك وإنما بسبب عدم وضعه لايك.

وشرحت الصحيفة، بقلم محللها المتخصّص في شؤون الهيئة ناوار كاسيم، أن درار لم يضع لايك على آخر بوست كتبه القياديّ في الهيئة هيثم منّاء، وهو ما أثار موجة شكوكٍ في أوساط الهيئة حول مدى إخلاص درار لسياسات الهيئة ونهجها ولاءاتها الثلاث.

وتابعت واشنطن بوست أن قراراً جماعياً اتخذ بإقالة درار، وصوّت عليه شخصٌ واحدٌ هو هيثم منّاء. واعتبرت الصحيفة الأميركية أن هذه الحادثة هي الأخطر ضمن سلسلة من التقلبات التي يمر بها البلد الشرق أوسطيّ في الشهور الأربعين الأخيرة.

لكن الأمل بانتهاء المشكلة لم ينته بعد، إذا قالت صحيفة "كوريرا دي لا سيرا" الإيطالية إن وفداً من الخارجية الإيطالية تترأسه وزيرة الخارجية فيديريكا موجيريني وعضوية غيداء العودات سيتوجه إلى باريس قريباً، كممثلٍ للاتحاد الأوروبيّ، ضمن جهود الوساطة بين درار ومنّاع.

مركز المجتمع المدني
والديمقراطية في سوريا

Hivos
people unlimited

رؤية مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا | CCSDS
حول عملية السلام في سوريا

صادر عن مركز المجتمع المدني والديمقراطية في سوريا | CCSDS

لا إبداع حيث لا حريّة ..... عمل للفنان: منير الشعراني